https://doi.org/10.25130/tjfps.v3iprivate issue.232

TJFPS private issue

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

الاستجابة الاستراتيجية وتحديات الأمن الوطني

(استراتيجية الأمن الوطني العراقي أنموذجاً)

Strategic Response and National Security Challenges
The Iraqi National Security Strategy as A Model

Omar Hashim Thanoon [a]
Mohamed Mayser Fathi [a]
Mosul University / College of Political Science [a]

م. عمر هاشم ذنون* [a]
أ.م.د محمد ميسر فتحي
جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية [a]

Article info.

Article history:
- Received.20. Apr.2023
- Accepted. 6. May.2023
- Available online.30. Sep. 2023

Keywords:
-response
-The strategy
-Internal and external challenges
-Iraqi National Security

©2023. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The Iraqi national security crisis after 2003 raises several problems, most notably the political, security, and economic challenges that impede the effectiveness of public policies to solve the problems of national security. An essential foundation that cannot be dispensed with or underestimated because its absence means the spread of chaos and the widening of crime To solve the research problem, researchers will try to answer the following questions: What is the strategic response? What do we mean by national security challenges? In addition to the main question related to what are the challenges affecting Iraqi national security after 2003? Whereas, the hypothesis of the research focused on a basic point, which is that the Iraqi national security suffers from the intertwining of many internal and external challenges that affect and affect the security and stability of society. The structure of the research came from presenting the topic by dividing the research into an introduction, two sections, and a conclusion. The first topic dealt with conceptual rooting strategic response, challenges, and national security, while the second topic dealt.

*Corresponding Author: Omar Hashim Thanoon , E-Mail: omarhsh83@uomosul.edu.iq
Tel:009647740871095 , Affiliation: Mosul University / College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام 20 نيسان/2023
- القبول : 6 حزيران/2023
- النشر المباشر: 30 أيلول/2023

الكلمات المفتاحية :
–الاستجابة
–الاستراتيجية
–تحديات داخلية وخارجية
–الامن الوطني العراقي

الخلاصة : تثير أزمة الأمن الوطني العراقي بعد 2003، اشكاليات عدة من أبرزها التحديات السياسية الأمنية والاقتصادية التي تعيق فاعلية السياسات العامة لحل إشكاليات الأمن الوطني ،وانطلاقاً من أن قضايا العملية السياسية العراقية وافرازاتها باتت أحدى المؤثرات السلبية التي تحد من فاعلية سياسات الأمن الوطني ،وان اهميته تتجسد بكونه مرتكز أساس لا يمكن الاستغناء عنه أو التقليل من شأنه ،لأن انعدامه يعني انتشار الفوضى واتساع نطاق الجريمة ،لحل إشكالية البحث سيحاول البحث الإجابة عن التساؤلات الاتية ماهي الاستجابة الاستراتيجية ؟ وماذا نعني بتحديات الامن الوطني؟ فضلا عن التساؤل الرئيس المتعلق بماهية التحديات المؤثرة على الأمن الوطني العراقي بعد العام 2003؟ ،حيث ان فرضية البحث ركزت على نقطة أساسية هي ان الأمن الوطني العراقي يعاني من تشابك الكثير من التحديات الداخلية والخارجية التي اثرت وتؤثر على أمن المجتمع واستقراره، أما منهج البحث فقد استند على منهج التحليل النظمي لتوضح أهم التحديات التي تؤثر على الأمن الوطني العراقي ،في حين جاءت هيكلية البحث من خلال عرض الموضوع بتقسيم البحث الى مقدمة ومبحثين فضلاً عن الخاتمة .فقد تناول المبحث الأول تأصيل مفاهيمي للاستجابة الاستراتيجية –التحديات–الامن الوطني في حين تناول المبحث الثاني التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي داخلياً وخارجياً والاستجابة الاستراتيجية لها

المقدمة : تثير أزمة الأمن الوطني العراقي بعد 2003 إشكاليات عدة من أبرزها التحديات السياسية الأمنية والاقتصادية التي تعيق فاعلية السياسات العامة لحل إشكاليات الأمن الوطني ،وانطلاقاً من أن قضايا العملية السياسية العراقية وإفرازاتها باتت أحدى المؤثرات السلبية التي تحد من فاعلية سياسات الأمن الوطني في معالجة مشكلات عامة مثل الإرهاب والعنف المستدام في العراق بعد التغيير ،ولا يخطئ من يظن أن البحث عن تحديات الأمن الوطني في العراق لاسيما بعد عام 2003، و الى هذه اللحظة متمحور في البحث عن الحلول السياسية في العملية السياسية وسلوكياتها وما افرزته من ظواهر اثرت على السياسات الأمنية في العراق .

تأتي **أهمية البحث** بقدر تعلق الأمر بالأمن الوطني العراقي والتحديات التي تواجهه نجد أن القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية لها تأثير كبير على الامن الوطني العراقي وتعد هدفاً محورياً وقضية مركزية تحتل سلم الأولوية في قائمة اهتمامات الدولة العراقية، فالدولة العراقية تسعى جاهدة إلى ضمان أمنها الوطني وجعلة الأساس لحركتها الداخلية والخارجية. كما ويعد الأمن الوطني الهاجس الملح والضروري للنظام السياسي العراقي، فهو مرتكز أساس لا يمكن الاستغناء عنه أو التقليل من شأنه، لأن انعدامه يعني انتشار الفوضى واتساع نطاق الجريمة، فالأمن الوطني ضروري في استقرار أي نظام سياسي ومجتمعي.

اما **اشكالية البحث** تنطلق من أن التحديات السياسية الناشئة عن البيئة السياسية وافرازاتها تعد معوق كبير في بقية الأمن الوطني العراقي نظراً لما تحدثه من خلل في بنية المؤسسات السياسية واستدامة في الأزمات الداخلية التي تستغلها القوى الخارجية وقوى الإرهاب في تحقيق اهدافها في العراق ،فالطائفية السياسية تعمل على الغاء الأخر واقصاءه ،وتعد الحالة العراقية بعد التغيير مثالاً واضحاً لاستدامة التحديات التي عصفت لمرات عدة بالأمن العراقي وكادت أن تفتت العراق لولا استجابته الاستراتيجية التي تحاول ان ترسم خططاً للتعامل والتصدي لهذه التحديات .لذا سيحاول البحث الإجابة عن التساؤلات الاتية ماهي الاستجابة الاستراتيجية ؟ وماذا نعني بتحديات الامن الوطني؟ فضلا عن التساؤل الرئيس المتعلق بماهية التحديات المؤثرة على الأمن الوطني العراقي بعد العام 2003 الداخلية والخارجية؟، وما هي الاستجابة الاستراتيجية لهذه التحديات؟

لهذا فان **فرضية البحث** ركزت على نقطة أساسية هي ان الأمن الوطني العراقي يعاني من تشابك الكثير من التحديات الداخلية والخارجية التي اثرت وتؤثر على أمن المجتمع واستقراره، وتعقد حل الإشكاليات الأمنية، حتى باتت تهدد وحدة الدولة العراقية بالتفتت والتقسيم على اسس طائفية، وتهدد المجتمع العراقي بحروب طائفية – قومية بسبب تلك التحديات.

اما **اهداف البحث** فقد تجسدت بـِ 1) يهدف البحث الى فهم عميق لمفهوم الاستجابة الاستراتيجية ومحاولة ترجمتها بشكل فعلي على واقع الامن الوطني 2) يهدف البحث التعرف على طبيعة التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة في الأمن الوطني العراقي على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية كافة 3) يهدف البحث من خلال التحديات والتهديدات الوصول الى فهماً وادراكاً لطبيعة المخاطر المواجهة للأمن الوطني من اجل وضع اقتراحات تمثل استراتيجيات وآليات ،ووسائل لمعالجة الوضع القائم واثره السلبي على حياة المواطن وكيان الدولة العراقية بشكل عام.

اما **منهجية البحث** استندت على منهج التحليل النظمي لتوضح أهم التحديات التي تؤثر على الأمن الوطني العراقي، ومعرفة هذه التحديات مما سيوفر الجهد لإيجاد الحلول الناجعة لها فضلا عن المنهج السلوكي والمنهج الوصفي والتاريخي.

من اجل انسجام منهجية البحث العلمي جاءت **هيكلية البحث** من خلال عرض الموضوع بتقسيم البحث الى مقدمة ومبحثين فضلاً عن الخاتمة. فقد تناول المبحث الأول تأصيل مفاهيمي للاستجابة الاستراتيجية – التحديات–الامن الوطني في حين تناول المبحث الثاني التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي داخلياً وخارجياً والاستجابة الاستراتيجية لها.

المبحث الأول: تأصيل مفاهيمي للاستجابة الاستراتيجية –التحديات–الامن الوطني

من أصول الدراسة او البحث العلمي تثبيت تأصيل علمي لمفردات ومصطلحات البحث العلمي موضوع الدراسة والبحث، ومن اجل استقامة الطرح العملي وفهم أكثر للمفاهيم الرئيسة فيه. لذا سيتناول هذا المبحث تأصيل علمي لمفاهيم البحث من اجل فهم أكثر للمفاهيم المطروحة فيه عند مناقشتها.

المطلب الاول: تأصيل لمفهوم الاستجابة –الاستجابة الاستراتيجية

تعد عملية الاستجابة امر في غاية الأهمية بسبب الديناميكية والتعقيد المرافق لها، فعملية الاستجابة منهج يراد من خلاله تحقيقي اهداف استراتيجية من خلال الاستجابة للمتغيرات الحاصلة سواء في البيئة الداخلية او الخارجية ومواجهتها من خلال القدرات والموارد الممكنة. فالاستجابة من المواضيع التي تدخل في كل مجالات الحياة وعلومها كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلم النفس والاستراتيجية وغيرها من العلوم بشكل كبير والهدف من ذلك هو لضمان بقاء وتحقيق الاستقرار في البيئات المحلية والإقليمية والدولية، لا بل على مستوى الأشخاص والمؤسسات أيضاً وللاطلاع أكثر على معناها سنحاول التعرف على مفهومها أكثر من خلال توضيح هذا المعنى بصورة أكثر دقة من خلال النقاط التالية: –

اولاً/ تعريف الاستجابة لغةً: كلمة: الاستجابة. الجذر: جوب. الوزن: الِاسْتِفْعَال. استجاب له أي أجابه ، قال الله تعالى: {فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي}[1] وقال تعالى: {وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا}[2] ،وهي اسم فاعل من أجابَ/ أجابَ على/ أجابَ عن ،واستجابَ لـ يستجيب ،واسْتَجِبْ ، استجابةً ، فهو مُستجيب ،واستجاب اللهُ فلانًا ،ومنه ،وله: قَبِلَ دُعاءَه ،وقضَى حاجتَه ،والمُجيب: اسم من أسماء الله الحُسنى ،ومعناه: الذي يستجيب لدعاء عبده ،ويُنيل سائلَه ما يريد قال تعالى" فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ"[3] ،وقيل كانَتِ اسْتِجَابَتُهُ لِنِدَاءِ الوَطَنِ في مُسْتَوى وَعْيِهِ الوَطَنِيّ اي تلبيته [4].

---

(1) **سورة البقرة**، الآية 186

(2)**سورة الشورى**، الآية 26

(3) **سورة يوسف**، الآية 34

(4) إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، (القاهرة :دار الدعوة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2010)،ص ص 343–344 . كذلك ينظر : معجم المعاني الجامع، عربي عربي، تعريف معنى الاستجابة، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) متاح على الرابط الاتي:– https://www.almaany.com/ar/dict/ar–ar

ثانياً/ تعريف الاستجابة اصطلاحاً: هي السلوك الذي يأتيه إنسان كرد فعل لمثير ما، وقد تكون الاستجابة مجرد تغييرات جسمانية، مثل الانفعال عند رؤية منظر مخيف، وقد يكون سلوك بسيط كحركة الجسم أو سلوكاً معقداً مثل إعادة ترتيب البيئة المحيطة بالإنسان كحجرته أو مسكنه. وكثيراً ما ترتبط استجابة معينة بمثير معين، مثل خوف من الأماكن المرتفعة. ونشأة هذا الخوف، يتم عند الارتباط في ذهن الشخص، بين الخوف وتلك الأماكن، إما بصورة مباشرة كالسقوط منها ذات مرة أو مشاهدة من سقط منها أو أنها ارتبطت بالخوف من شيء آخر حدث متزامناً مع الوجود في مكان مرتفع، مثل مشاهدة جريمة قتل فيها، وجريمة القتل هنا هي المثير المخيف، ولكن نظراً إلى أنه وقع مرتبط بالمكان المرتفع، فإن الخوف انتقل كشحنة انفعالية لترتبط بالمكان المرتفع. ثم تم نسيان الارتباط بين المثيرين جريمة القتل والمكان المرتفع، وبقي الخوف من الأماكن العالية، كاستجابة مرضية تعوقه عن الوجود فيها فيتجنبها من شدة الخوف الذي ينتابه[1].

ثالثاً/ معنى الاستجابة في العلوم السياسية. من خلال ما تقدم فان مفهوم الاستجابة يستخدم في تخصصات علمية مختلفة، ولذلك تعددت تعريفاته ودلالاته. ولقد شاع استخدام هذا المفهوم ايضاً في إطار العلوم السياسية، ولاسيما في العلاقات الدولية التي شهدت أنماطاً مختلفة من الصراعات كان لابد من وجود استجابة لها، ومن التعريفات المهمة لمفهوم الاستجابة تعريف الهيئة الحكومية للتنمية "الإيجاد" IGAD. التي ترى أن الاستجابة للصراع في الأعمال التي تهدف إلى منع وتخفيف، وإدارة الصراع، ويمكن القول إن **الاستجابة** هي كل الأعمال التي يقوم بها طرف ثالث تجاه صراع قائم بالفعل داخلي أو خارجي سواء بهدف منعه وإدارته وتسويته وحله، أو بهدف تأجيجه واستمراره، أو حسمه لصالح أحد أطرافه، والاستجابة تتعامل مع صراعات قائمة بالفعل ولا تشمل الأفعال التي من شأنها خلق صراع [2]، وعليه فيمكن حصر استجابة الطرف الثالث بالأنماط الاتية [3]: –

1/ نمط اللامبالاة والامتناع عن التدخل؛ بمعنى أن الطرف الثالث يمتنع عن اتخاذ أي موقف تجاه صراع معين، ولا يعتبر ذلك غياباً للاستجابة ولكنه نمط سلبي للاستجابة.

---

(1)موسوعة الكتاب، قسم الموضوعات الاجتماعية والنفسية، مقال عن الاستجابة، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) متاح على الرابط الاتي:

http://www.moqatel.com/openshare/

(2) سامي السيد احمد، **السياسة الامريكية تجاه صراعات القرن الافريقي ما بعد الحرب الباردة الدور والاستجابة**، ط1، (الامارات العربية المتحدة :مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)،2010، ص 18–19.

(3) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية IGAD، المادة 1،**بروتوكول إنشاء آلية الإنذار المبكر للنزاع والاستجابة له للدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية**، (الخرطوم: 9/كانون الثاني/ 2002)، ص2.

2/ نمط طرح المبادرات؛ إذ يكتفي الطرف الثالث بطرح مبادرات ترشد وتساعد الأطراف المتصارعة في تسوية صراعها.

3/ نمط التدخل السلمي الفعال؛ بمعنى أن الطرف الثالث يتدخل لتسوية الصراع مستخدمة وسائل سلمية؛ مثل التفاوض، أو التوفيق، أو المساعي الحميدة، أو الوساطة بين طرفي الصراع. وقد يكون هذا التدخل محايد أو متحيزاً لصالح أحد أطراف الصراع.

4/ نمط مساندة أحد الأطراف على حساب الطرف الآخر. ووفقاً لهذا النمط، فإن الطرف الثالث ينحاز لصالح أحد الأطراف ويقدم له الدعم والمساندة، وتكون أحياناً متعددة الأشكال والأوجه، على حساب الطرف الآخر، وفي الوقت ذاته بغض الطرف الثالث طرفه عن كل الممارسات السلبية التي يقوم بها الطرف الذي يسانده.

5/ نمط التدخل القسري، وفيه يلجأ الطرف الثالث إلى استخدام وسائل قسرية، مثل ممارسة الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية وغيرها لإجبار الأطراف المتصارعة على تسوية صراعها، وقد يكون الضغط على طرف واحد أو على كل أطراف الصراع.

6/ نمط التدخل العسكري، ففي ظل فشل الطرق السلمية والقسرية في تسوية الصراع قد يلجأ الطرف الثالث إلى استخدام الأداة العسكرية لحسم الصراع، وغالباً ما يكون ذلك تحت غطاء المشروعية الدولية، وقد يكون هذا التدخل مباشر أو غير مباشر.

7/ نمط المساهمة في حل الصراع وإعادة البناء، ووفقاً لهذا النمط يشارك الطرف الثالث في إزالة الأسباب الهيكلية التي دفعت الأطراف إلى الدخول في الصراع، ويعمل على منع تجدده مرة أخرى، ويساعد الطرفين في إعادة إعمار ما دمرته الحرب.

أن مفهوم الاستجابة **الاستراتيجية** هو من المفاهيم الحديثة في الجانب الاستراتيجي من علم الإدارة، ويعتبر هذا المفهوم من السمات التي تميز المنظمات المعاصرة لما له من إثر كبير في ابراز المنظمات وامتلاكها السرعة والدقة في التفوق على المنافسين، ولقد ظهر هذا المفهوم بصبغته الاستراتيجية مع اتساع افق المنظمات وزيادة تعقيد بيئتها [1]. فالاستجابة الاستراتيجية هي تمثل دعوة سريعة ومرتفعة ومستدامة وواسعة النطاق لإدارة التهديدات البيئية الغير متوقعة وتعكس الحاجة إلى الانتقال من الاستجابة قصيرة الاجل إلى استجابة استراتيجية أكثر استدامة ومنظمة. أو هي نهج استراتيجي او مجموعة من الاستراتيجيات

(1) محمد أنور رشدي هنية، **مدى ممارسة الرشاقة الاستراتيجية وعلاقتها بتميز الأداء المؤسسي لدى قطاع الصناعات الغذائية في قطاع غزة**، (رسالة ماجستير غير منشور، قسم ادارة الاعمال، كلية التجارة، الجامعة السالمية في غزة، فلسطين،2016)، ص 11.

التنظيمية التي تساعد على التأقلم أو الإذعان والتكيف للمتغيرات البيئية من خلال تحديد نقاط القوة والضعف الداخلية والفرص والتهديدات الخارجية وتحليل البيئة ومواجهتها باستخدام موارد ملموسة وغير ملموسة، وبما يمكن من تحقيق الميزة التنافسية [1]، وايضاً هي عبارة عن أنشطة الاعتراف وردود التفاعل المتبادل بين أصحاب المصالح المنظمة، وهناك عدد من المراحل للاستجابة الاستراتيجية وهذه المراحل هي كالاتي: – 1/فهم الحاجة الى التغيير2/ الاستكشاف الاستراتيجي ووضع التصورات 3/ تنفيذ الاستراتيجية.4/التعديل الاستراتيجي [2]

المطلب الثاني: تأصيل لمفهوم التحديات –الامن الوطني

اولاً/ توصف التحديات: بأنها المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد أو تعوق من تقدمها ،وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها [3].وهي تمثل مجموعة التحديات التي تواجه الدولة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ،والتي تهدد الأمن الوطني ،وإن أبسط تعريف للأمن الوطني أو القومي يتمثل بتثبيت الحالة التي توفر درجات مقبولة من الإحساس بالأمان والطمأنينة باتباع سياسات تريد الدولة من ورائها الحفاظ على كيانها وسلامتها ضد أي نوع من التهديدات داخلية كانت أو خارجية ،والذي يعني أمن واستقرار الدولة والحفاظ على مقدراتها الوطنية .

ثانياً/يوصف الأمن الوطني: بأنه تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي[4]. وفي تعريف آخر: أمن الدولة هو:

(1) حسين حريجة الحسناوي، ومريم حسين جواد الموسوي، "تأثير مهارات التفكري الاستراتيجي في تعزيز عمليات الاستجابة الاستراتيجية"، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، المجلد 9، العدد 34،(العراق: كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ،2020)، ص ص 11–12.

(2) يوسف حجمي سلطان الطائي، واحمد عبد اللطيف محمد، "الاستجابة الاستراتيجية ودورها في الحد من التكاسل الوظيفي دراسة ميدانية في ديوان المحافظة"، **مجلة الغري للعلوم المالية والإدارية**، المجلد 14، العدد 2، (العراق: كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة ،2017)، ص 164 .

(3) إبراهيم عبد القادر محمد، **التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الامن الوطني الأردني في الفترة 1999–2013دراسة حالة**، (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،2013)، ص 5.

(4) عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج1،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1979)، ص 313.

مجموع مصالحها الحيوية، ومن ثم فإن تحقيق أمن الدولة إنما يتم بحماية مصالحها الحيوية[1]. ويمثل الأمن الوطني مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لمواجهة التهديدات ومعالجة أخطار قائمة ومحتملة إذ يتضمن مفهوم الأمن الوطني أمن المواطن وممتلكاته وتاريخه وتراثه ومعتقداته وحرياته الأساسية، كما أنه يتضمن سيادة الدولة وسلامة أراضيها وحدودها السياسية، ويتضمن بالإضافة إلى ذلك الحرية النسبية للقرار الوطني، واستقرار الدولة الأمني والاجتماعي والداخلي، وقدرتها على النهوض بالمتطلبات التنموية الشاملة لمجتمعها. كما أن أعلى درجات الأمن الوطني لا تتحقق إلا من خلال دمج ثلاثة عناصر أساسية وهي 1)الحاجة إلى قدرة دفاعية كافية للدولة لردع التهديدات الاستراتيجية الداخلية والخارجية ،2)وحاجة المواطن للأمن والاستقرار الداخليين ،3)وحاجة المجتمع للنمو والتنمية الشاملة ،وإن الإخلال بهذه العلاقة لصالح أي من هذه العناصر سيقود حتماً إلى ضرر يلحق بأمن الدولة ،فالأمن الوطني الحقيقي يكمن في توازن هذه العناصر ،وبهذا يرى المؤرخ السياسي الإنكليزي الأمريكي (باري بوزان) أن مفهوم الأمن الوطني من المفاهيم المعقدة ويشتمل تعريفه على ثلاثة أمور وهي ،(السياق السياسي للمفهوم ،وأبعاده المختلفة ،والغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية)[2] ،ومن السمات التي يتسم بها مفهوم الأمن هي عدم الثبات والتغير ويُدرك تبعاً لظروف الزمان والمكان بناءً على اعتبارات داخلية وخارجية ،فمفهوم الأمن ديناميكي ومتحرك ومتطور يتغير بتغير الظروف ،ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والعوامل المحلية والإقليمية والدولية.

(1) محمد طلعت الغنيمي، **بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام**، ط1، (الإسكندرية: منشأة المعارف،1974)، ص ص 121-123.

Barry Buzan ،**Is International Security Possible?** ،Paper presented at: New Thinking about Strategy and International Security Conference ،(edited by Ken Book London: Harper Collins Academic 1991 ،) ،p:31

لقد برز مفهوم الأمن الوطني في العلوم السياسية حديثاً ويعود استخدامه إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك من أجل إيجاد حالة التوازن بين تحقيق الأمن وتلافي الحرب. ولعل أول من استخدم هذا المفهوم هي الولايات المتحدة الامريكية الأمريكية عندما أنشأت مجلس الأمن القومي وأفردت له عدة نظريات واستراتيجيات، وعليه يعني الأمن الوطني: حالة الاستقرار النسبي التي يفترض أن يرافقها مستويات مقبولة من التطور والتنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية في ظل حماية الدولة. ومن خلال تعريف مفهوم الأمن الوطني نستخلص ما يلي تعدت الدول مفهوم الأمن التقليدي بالمحافظة وضبط قواعد المجتمع الأمنية ومن منع وقوع الجرائم والسرقات كافة وغيرها إلى مفهوم شمولي حديث للأمن من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية وغيرها ،وربطت الدول هذه الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية بعناصر المجتمع ليكون اميناً وتحقق الرفاهية والحياة الكريمة لمواطني لهذه الدول[1]،وراحت ترسم استراتيجياتها لمواجهة التحديات التي تواجه امنها الوطني كي تحقق الاستجابة الصحيحة المواجهة لهذه التحديات ولا سيما استراتيجية الامن الوطني العراقي التي سيحاول البحث تثبيت اهم التحديات الداخلية والخارجية المواجهة لهذا الامن كجزء من الاستجابة الاستراتيجية التي يتم تحديدها عند رسم هذه الاستراتيجية ،وذلك من خلال المبحث الثاني من هذا البحث.

المبحث الثاني: التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي داخلياً وخارجياً والاستجابة الاستراتيجية لها

سيتم تناول اهم التحديات المواجهة للأمن الوطني العراقي داخلياً وخارجياً وذلك من خلال تقسيم المبحث الى مطلبين يتناول الأول التحديات الداخلية، اما الثاني يتناول التحديات الخارجية.

المطلب الأول: التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي

سيتم توضيح التحديات الداخلية من خلال ثلاث نقاط رئيسة توزعت ما بين التحديات السياسية والأمنية والعسكرية فضلاً عن التحديات الاقتصادية.

اولاً/التحديات السياسية : سياسياً يتميز المشهد السياسي العراقي بكثرة خلافاته السياسية وهي حالة ليست بالجديدة ،فقد عرف النسق السياسي العراقي تلك الحالة منذ التغيير في عام 2003،وهي من البديهيات الديمقراطية ،لكن المشكلة أن تلك الخلافات اخذت نسقاً تصاعدياً وكل الجهود التي بذلت من هنا وهناك في سبيل الحد منها أو ردمها لم تحقق كل اهدفها سواء بصور مصالحة وطنية أو مواثيق شرف أو مشروع التسوية السياسية كأالية جديدة لمعالجة الخلافات السياسية وكأداة لجمع الفرقاء السياسيين على طاولة واحدة

(1) إبراهيم عبد القادر محمد، مصدر سبق ذكره، ص 29.

وجعل مصلحة العراق وشعبه النقطة التي لا يجب أن يدار حولها أي خلاف[1] . أن مشكلة الخلافات السياسية كتحدي للأمن الوطني العراقي تتضح عبر عناوين شتى ومنها قدرتها على عرقلة عمل الحكومة بالشكل السليم تجاه التحديات التي تواجهها، والتي وجدناها حاضرة عبر الانسحابات المتكررة من جلسات مجلس الوزراء أو البرلمان. في فترة احوج اليها العراق للتوحد السياسي لمواجهة التحديات الأمنية ،وما قد يشكله ذلك من مظهر لحالة من عدم الاستقرار السياسي والذي بدوره يلقي بتبعاته على المشهد الأمني برمته ،فتداعيات تلك الخلافات اتضحت جلية عقب كل دورة انتخابية وسيادة لغة الجدل السياسي بدل الحوار كآلية لتوزيع الحقائب الوزارية واتساع دائرة الخلافات حول الحقائب الوزارية الأمنية والتي في كثير من الأحيان تشهد فراغاً وزارياً وإدارة بالوكالة لوزارات الداخلية والدفاع مثلاً ،ولمدة طويلة بفعل ذلك ،وهذا الفراغ الاداري والأمني هو بحد ذاته يعد مؤشر سلبي في إدارة المعركة الأمنية ضد التنظيمات الإرهابية .أن حدة الخلافات السياسية تلك لم تقتصر على هذا النموذج وحسب بل انسحبت أيضا على طريقة تشكيل مجالس المحافظات وتشكيل لجانه المختلفة ،ولتخضع تلك اللجان وفي مقدمتها اللجان الأمنية لنفس الاشكالية وفي بعض الأحيان إلى التضاد نسبياً مع المؤسسة الأمنية العراقية .ففي الكثير من الأحيان نجد عبارات التقصير والاهمال في الأداء متبادلة بين الطرفين والتي في كثير من الأحيان تعكس بعداً وموقفاً سياسياً أكثر مما هو موقف أمني والذي ألقي بظلاله على الأمن الوطني ،كما انسحبت تلك الخلافات بطبيعة الحال إلى المؤسسة التشريعية العراقية باعتبارها الوعاء السياسي الذي يضم مختلف التيارات والاحزاب السياسية العراقية ،واتخذت صور الخلافات إلى تأزم عمل البرلمان وانشغاله بالخلافات وابتعاده على حل المشاكل والمهام الأساسية المناطة به ،وتأخيره تشريع قوانين هامة ذات صلة مباشرة وغير مباشرة بالأمن الوطني العراقي والتي تمس مصالح المواطن العراقي بالصميم ،وتكرار حالات عدم اكتمال النصاب القانوني لعقد الجلسات كنتيجة لتلك الخلافات السياسية والتي تعد مؤشر غير إيجابي ،وأتت تلك الحالة إلى خروج تظاهرات شعبية مطالبة بإيجاد حل نهائي لتلك الخلافات واجراء الاصلاحات الضرورية[2] ، ومن انعكاسات هذه التحديات السياسية [3]:-

1-حدوث فراغ في شغل الحقائب الوزارية الأمنية ولمدة طويلة وفي فترات متباينة والتي تتكرر في كل دورة انتخابية.

(1) احمد فاضل جاسم داود، "عدم الاستقرار الجمعي في العراق بعد 2003: دراسة تحليلية في التحديات الاجتماعية والآفاق المستقبلية"، **المجلة السياسية والدولية**، العدد 25، (العراق:الجامعة المستنصرية، 2014)، ص 198 .

(2) المصدر نفسه، ص 179.

(3) زيد حسن علي وحسن سعد عبد الحميد، "الامن الوطني العراقي والتحديات الداخلية لمرحلة ما بعد داعش الخلايا النائمة انموذجاً"، **مركز النهرين للدراسات والأبحاث الاستراتيجية**، العدد 17، (العراق: بغداد ،2019)، ص ص 108-109 .

2- انعدام الثقة بين الأطراف السياسية وهي حالة حاضرة في ظل تعدد الخطابات السياسية في جميع مؤسسات الدولة ليعكس المرجعية السياسية للكيان السياسي لا المرجعية القانونية والمهنية.

3-ادت الخلافات السياسية الى انتشار الفساد وتمكين التنظيمات الارهابية من احتلال اجزاء مهمة من العراق كما حصل في عام 2014.

4-تراجع الثقة بين السياسيين والشعب العراقي.

5- ثمة علاقة بين تزايد الخلافات السياسية وتراجع التنمية والنمو الاقتصادي العراقي ايضاً ،فالنمو الاقتصادي العراقي يعتمد بشكل أساسي على قلة الأخطار الناجمة عن حالة عدم الاستقرار السياسي ،وذلك لأن الاستثمارات تتدفق على المجتمع بشكل ثابت في حال قلت تلك الأخطار ،فيما تفرض ضرائب مالية إضافية على الدولة لتغطية نتائج تلك الأخطار إن وجدت ،كما أن الخلافات السياسية هي الأكثر تأثيراً على الوضع الاقتصادي في العراق لأنها لا تشجع على الاستثمار والإبداع والتميز وفتح آفاق مستقبلية نحو اقتصاد مزدهر في المجتمع فالخلافات السياسية والتراجع الاقتصادي تؤدي الى عدم استقرار أمني ومجتمعي.

6- أن الخلافات السياسية لم تأخذ صورة المنافسة السياسية الإيجابية من حيث طبيعة ومسار عمل الأحزاب السياسية العراقية بل اخذت صور ورؤى وتوجهات واهداف متضاربة لم تصب في صالح التعددية الحزبية والسياسية كجزء من مسلمات حالة التحول الديمقراطي التي يمر بها العراق ،ولم تأخذ صور منافسة سياسية ضمن قواعد سياسية منضبطة ،بل انسحبت الى الدوائر أخرى انعكست سلباً على الوضع الداخلي العراقي وبصور التهميش السياسي ،فتراجع التوازن السياسي ،واحتكار المناصب العليا .خلقت أزمة في العمل السياسي داخل العملية السياسية العراقية والتي تمخض عنها مشكلات سياسية لا حصر لها.

7- أن الخلافات السياسية بين الأحزاب والكتل السياسية أدخلت المجتمع العراقي وعرضته إلى الكثير من الأزمات اسهمت في تزايد حدة الانتقادات المستمرة ضد بعضها البعض وبتبادل التهم وإتباع سياسات التشهير ومحاولة إبعاد وإقصاء بعضهما البعض عن الحياة السياسية، مما يثير تساؤلات حول جدوى الشعارات وسياسات الشراكة الوطنية التي يحثون عليها في كل مناسبة اعلامية والتي تدفع باتجاه تحقيق الاستقرار الداخلي واهمها الأمني، مما أدى إلى حالة من الاحتقان السياسي وبالشكل الذي خلق حالة من الشد والجذب بين الأحزاب السياسية.

8- من التحديات السياسية الأخرى هي ان الحوارات الوطنية الخاصة بعلاج تلك الخلافات لا زالت محدودة، وأن وجدت تلك الحوارات فإنها لا ترتقي لمستوى أيجاد الحلول الكفيلة بإنهاء الأزمات، وإنما يكتفي فقط بترحيلها مما زاد من تعمقها وتراجع المعالجات لاحقة بسبب تراكمها، ومن ثم ظهورها مجدداً على السطح

جميعها في حالة هيئة أزمة جديدة أخرى، والانتخابات الأخيرة والتأخر في تشكيل الحكومة خير دليل على ذلك.

في الحقيقة ومن زاوية اخرى أسهمت الأحزاب السياسية العراقية بعد 2003 في خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي في العراق ،فمن بديهيات الأمور أن تكون مهمة الأحزاب السياسية بجعل العامل البنيوي التنظيمي الحزبي الداخلي منسجماً ومتطلبات بناء المجتمع الحقيقي الذي تتواجد به ،إذ لا يمكن للصيرورة الاجتماعية أن تأخذ طابعاً إنسانياً دون إحداث تغييرات شاملة في منظومة الوعي ولأن الكثير من الأحزاب السياسية العراقية اليوم تعاني من ضعف استيعاب مفهوم الديمقراطية ،ونجد أنها أصبحت مجرد واجهات الشخصيات سياسية أو عشائرية وهي بحد ذاتها غير قادرة على تجاوز هذه الإطارات المجتمعية باتجاه الأفق السياسي العراقي الرحب مما يجعلها تتعارض مع جوهر النظر إليها كمؤسسات جماهيرية تتبنى عملية التحديث المجتمعي وتحقيق الاستقرار السياسي وتثبيت أركان المجتمع ،فتلك الأحزاب لم تكن أحزاب مفتوحة لمختلف مكونات الشعب العراقي من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق مما كان لها الأثر البارز في خلق أزمة الهوية من جهة وتعدد الولاءات الفرعية من جهة ثانية ،فضلاً عن الصراعات فيما بينها والتي سببت بدخول العراق في موجة العنف المدعوم خارجياً .فلم تكن ممارسات الأحزاب العراقية تقود إلى الديمقراطية سواء في تعاملها مع الأحزاب الأخرى أو في كونها صاحبة السلطة أو في المعارضة السياسية أو داخل أنظمتها الداخلية،[1]ان هذه التحديات السياسية انسحب تأثيرها إلى الجائب الاجتماعي من حيث توتر الوضع السياسي وجموده والقصور السياسي المستحكم ،وذلك بسبب استمرار الخلافات بين الكتل السياسية المركزية وعدم قدرتها للتوصل لحلول ناجعة للقضايا الخلافية الخاصة ومنها المناطق المتنازع عليها أو الخاصة ،قضايا النفط والغاز ،والتوترات المستمرة مع إقليم شمال العراق ،فضلاً عن القوانين المعطلة ... وفي ظل هذا المناخ السياسي المتوتر توقف النشاط الحكومي في مجال توفير فرص عمل للعاطلين بسبب الخلافات بين الكتل السياسية التي لم تتوقف ،وازدياد الخلافات مع السلطة التنفيذية التي تسعى هي بدورها إلى مواجهة خصومها السياسيين هذا الأمر انتج لنا أزمة في المشاركة الشعبية ،والتي جاءت نتيجة لشعور أفراد المجتمع بأن الواقع السياسي الجديد لم يحل مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية وان النخب السياسية منشغلة في السلطة ومكاسبها بعيداً عن هموم الناس وأهدافهم ،كل ذلك يجعل الفرد يبتعد ويعزف عن المشاركة السياسية وبذلك تصبح العملية السياسية والديمقراطية غير كاملة ،مما كان له الأثر البالغ في خلق

(1) المصدر السابق، ص 111

حالة عدم الاستقرار السياسي بامتناع المواطنين للتعبير عن رأيهم الحقيقي واختيار من يمثلهم أحق تمثيل والذي ينسحب سلباً على الأمن الوطني العراقي[1] .

ثانياً/التحديات الأمنية والعسكرية: تعد التحديات الأمنية والعسكرية من أكثر التحديات تعقيداً في الساحة العراقية بعد عام 2003، إذ شكلت الفوضى التي اجتاحت العراق بعد دخول قوات الاحتلال أخطر التحديات الأمنية التي أودت بحياة ألاف العراقيين، لترتب تحدياً مباشراً لأمنه الوطني. حيث تنامي ظاهرة القتل والخطف ،وبالرغم من تشكيل حكومات عراقية متتالية ،وإعادة بناء الأجهزة الأمنية والقوات العسكرية ،إلا إن مخاطر التحديات الأمنية بقيت مستمرة إلى هذه اللحظة ،إذ تنامى الإرهاب بشكل مطرد في الساحة العراقية ومن جانب أخر فان الأوضاع في عموم المنطقة مثيرة للقلق حيث الانتشار الواسع للقوات الأجنبية ،إضافة إلى الرؤى الدولية للمنطقة ،والتي تسعى من خلالها لرسم خارطة سياسية جديدة لدول المنطقة كل هذه الأمور طرحت تحديات أمنية كبيرة على العراق وجعلت منه امام مواجهه صعبة مع تلك الأوضاع التي تحمل متغيرات سريعة ومجهولة النتائج ،حيث ان ابرز تلك التحديات التي تواجه العراق بعد 2003 ،والتي لازالت اخطارها مستمرة فهي متجسدة (بالإرهاب والوجود العسكري الأمريكي) وما لهذه التحديات من تأثير بصورة مباشرة على الأمن الوطني العراقي **فالإرهاب والتطرف العابر للحدود** بدون شك هو ظاهرة قديمة قدم التاريخ فقد ارتكبت الجرائم منذ بدء الخليقة[2] ،حيث يعد الإرهاب من أهم المتغيرات الدولية التي ظهر تأثيرها في الساحة الدولية. بالرغم من أن الولايات المتحدة الامريكية عمدت إلى نشر الإرهاب المنظم في دول العالم المتخلفة منذ نشأتها حتى يومنا هذا، فقد كانت مع فكرة خلق عدو جديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لذلك عملت على جعل موضوع الإرهاب أحد أبرز مسوغات توجهها الأمني وعدته التحدي أو العدو الجديد الذي سطع نجمه نهاية الحرب الباردة إلا أن ذلك المتغير ازداد أثره بعد أحداث11/ أيلول/2001، التي استهدفت مبنى التجارة العالمية في نيويورك ووزارة الدفاع في واشنطن.

في العموم أن الإرهاب يعد شكلاً من أشكال العنف ،وقد شهد التاريخ استخدامات إيجابية للعنف بوصفها آلية وأسلوب لمواجهة المحتل الأجنبي أو القوة الغاشمة ،إلا إن المحاولات التي تأخذ شكل القتل التي تمارسها عناصر مجهولة بهدف إحداث تأثير سياسي ،يمثل الشكل السلبي للظاهرة[3] وهذا احد أهم مضامين الإرهاب

(1) احمد فاضل جاسم داود، مصدر سبق ذكره، ص 190-191.

(2) إدريس الكريني، "مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات الخاطر الجماعية ودوافع المقاربة الانفرادية"، **مركز المستقبل العربي**، العدد28،(بيروت: 2002)، ص37.

(3) زهير خضير الزبيدي، **مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية، دراسة حالة أفغانستان**، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2001)، ص 7.

العابر للحدود .فالإرهاب بوصفه آلية وأسلوباً ينشأ نتيجة تراكم عدد من الأسباب السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية ،وما قد يتفرع عنها من جوانب أخلاقية واجتماعية سيكولوجية وقانونية وغيرها [1] ،ويكاد يجمع أغلب الباحثين والمختصين على اعتبار أحداث أيلول/ ٢٠٠١ عاملاً أحدث انقلاباً جوهرياً على صعيد العلاقات الدولية ،وبالتحديد على صعيد تعميم فهم محدد لمفهوم الإرهاب كان جله معبراً عن هواجس أمريكية أكثر من مفهوم محدد ومتفق عليه ،فكانت الولايات المتحدة الامريكية وهي الطرف الأكثر تأثراً بتلك الأحداث والأكثر توظيفاً لها ،فقد شكلت تلك الهجمات نقطة تحول جوهرية لفرض الهيمنة الأمريكية فرضاً جديداً على الشرق الأوسط خاصة والعالم عامة[2]،وهو ما كان حافزاً للولايات المتحدة لإعادة رسم خريطة جديدة للعلاقات الدولية تؤمن لها احتواء تأثير الهجمات وتعيد الاعتبار لهيمنتها العالمية[3] ،فمنذ عام ٢٠٠١ أخذت الولايات المتحدة الامريكية تعيد قراءة كل شيء من منطلق الشك والريبة وعدم الثقة في الآخرين وقد أطلق الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش في خطابه إمام الكونغرس بتأريخ ٢٠/أيلول٢٠٠١ لفظ تعبير الحرب الصليبية أو الحرب العالمية ضد الإرهاب واصفاً إياها بأنها أفضع وأقسى وأطول حرب دخلتها الولايات المتحدة الامريكية الأمريكية ،وان هذه الحرب لن تنتهي إلا بتحطيم وإيقاف كل مجموعة إرهابية ،وان كل دوله تقوم باحتضان ودعم الإرهاب ستعتبرها الولايات المتحدة الامريكية نظاماً معادياً لها[4] ،وفي العموم وجدت الولايات المتحدة الامريكية في الإرهاب ضالتها في البحث عن عدو يخلف الاتحاد السوفيتي ،بإمكانه أن يوفر لها الذرائع لضمان استمرار زعامتها وهيمنتها على النظام الدولي ،وعلى اثر ذلك طبق الرئيس جورج دبليو وبوش إستراتيجيته الجديدة المتمثلة بالضربة الوقائية لمحاربة الإرهاب من خلال المعاقبة لمجرد الظن والتخمين ،وباستخدام القوة العسكرية المفرطة ،بمعنى أن تكون العقوبة على النية وليس العمل لمحاسبة الأعداء ومكافأة الأصدقاء وهذا ما أكده نائب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق بول ولفوفيتز عندما قال " انه لأحاجه إلى دليل إذا كنا نعرف الغايات والقدرات"[5]،لذلك كانت عملية احتلال العراق تعد سبباً ونتيجة في الوقت نفسه ،بحسب وجهة نظر كل طرف من طرفي الصراع .فمنذ أحداث أيلول بدأت الولايات المتحدة الامريكية تعيد قراءة كل شيء من منطلق متطلبات الحرب على الإرهاب ،ووفق منطق

(1) جورج عروني، "محاولة تعريف الإرهاب وتحديد الوسيلة لمحاربته"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 71،(لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية 1998)، ص 114.

(2) نصر عاروري، "حروب جورج بوش"الوقائية "بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 297،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص11.

(3) برهان غليون، **العرب وعالم ما بعد 11 سبتمبر**، (دمشق: دار الفكر، 2005)، ص 39-40.

(4) السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11سبتمبر2001**، (بيروت: الدار العربية للعلوم،2004)، ص79.

(5) نصير عاروري، مصدر سبق ذكره، ص16.

الشك والارتياب وانعدام الثقة في الآخر ،من منطلق التهديد لمصالحها المباشرة وغير المباشرة ،على أساس مقولة جورج دبليو بوش "من ليس معنا فهو ضدنا" ،وعليه كان النظام العرقي السابق بالنسبة لأمريكا شراً لابد من تحجيمه أو إزالته لأنه بدء بتهديد المصالح الأمريكية في منطقة الخليج ،على الرغم من إن العراق لم يكن دوله إرهابية ولم تكن لديه علاقات بأي منظمه إرهابيه على حد علم وكالات المخابرات الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية ،لا سيما انه تبين في الواقع أن احتلال العراق قد زاد من خطر الإرهاب [1]،بيد أن الولايات المتحدة الامريكية من منطلق مشروعها في الشرق الأوسط عموماً والعراق خصوصاً أصرت على رغبتها في احتلاله والاستمرار بتنمية الإرهاب وجذبه إلى العراق ،ولاسيما تنظيم القاعدة بعد الاحتلال ،من خلال نشر صورة الإرهاب وتعميمها وتوظيف هذه الصورة النمطية للإرهاب في العراق ،واعتبار كل مقاومة عراقية عمليات إرهابية تدار من الخارج ومرتبطة بزعيم تنظيم القاعدة السابق أسامة بن لادن ،لتعميم النموذج الأفغاني الجديد بوصفه نموذجاً لحرب عالمية على الإرهاب واعتبار إن كل بلد عربي هو امتداد طبيعي وعسكري له ،وإظهار العراق وأفغانستان بوصفهما هدفاً وساحة واحدة ،وهذا ما حصل حين اقر مجلس الشيوخ الأمريكي ميزانية واحدة لأعمار العراق وأفغانستان صاحبتها هالة إعلامية ترمي إلى إلحاق العراق بأفغانستان ،وهذه الفكرة قديمة حيث ربطت بريطانيا سابقا العراق بميزانية الهند ،فضلاً عن التلاعب بالمفاهيم في المجتمع من خلال وصف كل مقاومة بالإرهاب وكل احتلال تحرير ،وأن معيار الوطنية يتمثل بالتعاون مع المحتل الأجنبي ،ومعيار الخيانة للبلد تمثلت بمواجهة الاحتلال[2] ،إضافة إلى تبني الولايات المتحدة الامريكية بعداً دينياً للحرب على العراق حيث تصاعدت التصريحات الأمريكية ذات الطابع الديني للحرب على العراق من المسؤولين الأمريكان وعلى مستويات مختلفة منه وتبدو على النحو الأتي:-

1.تصريح جورج بوش الابن لصحيفة أمريكية محلية إثناء ترشيحه رئيساً للولايات المتحدة إذ قال" أريد من السياسية الأمريكية رؤية مستوحاة من التوراة والإنجيل"[3].

٢. اعتبار الحرب على العراق حرباً على الإرهاب، وقد عبر عنها جورج بوش الابن بأنها حرب " صليبه ضد الإسلام"

(1) محسن عوض، **العلاقات العربية الأمريكية في التسعينات**، (القاهرة: بلا دار نشر، 2002)، ص151.

(2) ستيفان هالبير، **التفرد الأمريكي المحافظون الجدد**، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت:، دار الكتاب العربي، 2005)، ص 197-294.

(3) فاضل الربيعي، ما بعد الاستشراف، **الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكونياليت البيضاء**،ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)ص246-249.

٣. تصريح القس جيري فوليل رئيس منظمة المائدة المستديرة الدينية الأمريكية، الذي قال" انه لم يبقى أمام استكمال المشروع الديني التوراتي بعد احتلال القدس وبغداد إلا احتلال مكة".

4. اهتمام الصحف الإسرائيلية بالبعد الديني للحرب، وأدراجها ضمن مخطط إسرائيل الكبرى، واعتبارها الخطوة الأولى لتحقيق الحلم الصهيوني بدولة كبرى من النيل إلى الفرات، أعقبها الإعلان عن زيارة جيف كي ممثل الوكالة اليهودية إلى بغداد في زيارة رسمية استغرقت خمسة أيام، وزيارته اليهود في بغداد. فضلاً عما سبق فإن الولايات المتحدة الامريكية اتبعت سياسة خاطئة في العراق بعد الاحتلال انعكست بصورة سلبية على الوضع العراقي من خلال ما يأتي[1]:-

1-تفكيك مؤسسات السلطة وخلق شرائح عاطلة عن العمل أطلق عليها المهمشون الذين شعروا بالعزلة والإقصاء وعدم إمكانية توفير سبل العيش.

2-فتح الحدود مما سهل دخول السلاح والمسلحين من إطراف إقليمية ودولية مما كان لها مصالح في تدهور الأوضاع الأمنية في العراق.

3-إفرازات التحول السياسي وتحويل الخطابات إلى صراعات مما وفر بيئية مناسبة للنزاعات التي حولت العراق إلى ساحة للاحتقان والاقتتال والاستقواء بأطراف خارجية.

عليه يمكن القول إن الإستراتيجية الأمريكية للحرب على الإرهاب وضعت هدفاً رئيسياً تمثل بضرب أفغانستان والعراق، وهدفاً ثانوياً تمثل بمحاصرة إيران من الشرق والغرب، وعزل سوريا عن إيران، لاسيما وإن المحيط الإقليمي في سوريا وإيران مختلف أيدلوجياً مع القاعدة، إلا أن هدف مقاتلة الأمريكان كان هدفاً مشتركاً لكل من سوريا وإيران مما جعل سوريا تسهل عبور المسلحين إلى الأراضي العراقية، ولم تدرك إن الأمر سينقلب عليها يوماً وهو ما حصل فعلاً. ومن جانب آخر فإن خشية دول منطقة الخليج من المشروع السياسي في العراق وإدراكها انعكاساته على تركيبة مجتمعاتها، وحثها على المطالبة بالإصلاحات السياسية أو تغير الأنظمة الحاكمة، كان له الأثر الأكبر في دفع نظمها السياسية لزعزعة استقرار العراق عبر دعم

(1) عامر هاشم عواد، "دور العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 33،(جامعة بغداد: 2007)، ص189.

الجماعات والتنظيمات المتشددة، وتسهيل تدفقها إلى الأراضي العراقية لإفشال المشروع الأمريكي في العراق[1]

ثالثاً/ التحديات الاقتصادية والاجتماعية: اقتصادياً يعد الاقتصاد عصب الدولة الأساس ،ومن دونه لا يمكن الحديث عن أي مظهر من مظاهر الحياة في المجتمع ،فعبر الاقتصاد تنظم الدولة شؤونها وشؤون المجتمع ،وأي خلل في الادارة الاقتصادية ينتج عنه تداعيات خطرة كتنامي ظاهرة الفساد المالي وارتفاع نسب البطالة والفقر والتجاوز على المال العام ،واستمرار ملف المشاريع الوهمية وظاهرة غسيل الاموال والذي أثر بصورة كبيرة على المستويات الصحية والتعليمية ومنشئات البنية التحتية العراقية وتنفيذ المشاريع التنموية والذي بدوره يؤدي مستقبلاً لمحاذير أمنية تؤثر على الأمن الوطني العراقي ،ومن هذه المحاذير تنامي الشريحة الاجتماعية العراقية الواقعة تحت الفقر والبطالة على الرغم من الجهود الحكومية لمحاربة ظاهرتي الفقر والبطالة وانفاق المليارات عليها ،إلا أن نسب الفقر وارقام البطالة لا زالت مرتفعة مما يترك مستقبلاً ذا أثاراً خطيرة على أمن العراق الوطني واستقراره المجتمعي[2]. فعلى سبيل المثال نجد أن ظاهرة غسيل الأموال في العراق بعد 2003 قد اتخذت صور ومظاهر عدة وعلى نحو غير مسبوق وبأشكال منها: -[3]

1 - سرقة المصارف والبنوك .2- تهريب النفط ومشتقاته في العراق.

3- اختلاس الأموال المخصصة للمشاريع الخدمية. 4- تحويل الأموال المشبوهة للخارج الناتجة عن الاعمال غير المشروعة. 5-الفواتير المزورة التي يقوم صاحبها بأنشاء مشروع تجاري وهمي في العراق في ظل غياب التدقيق السريع والفوري لتلك الفواتير. 6- سرقة الآثار وبيعها في السوق السوداء

من هنا تكمن خطورة غسيل الأموال وتداعياته على الأمن الوطني من حيث تأثيراته الاجتماعية والأمنية، حيث تصنف جرائم غسيل الأموال ضمن جرائم الفساد الكبرى تبعاً لتداعياتها والآثار المترتبة عليها، فعلى الصعيد الاجتماعي تؤثر حالات غسيل الأموال في المجتمع من ناحية ارتباطها بالجرائم الاجتماعية، فهنالك

(1) هيفاء احمد، "الإستراتيجية الأمريكية وأثرها على الوضع الأمني العراقي"، **مجلة الدراسات الدولية**، العدد 36،(جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية 2008)، ص147.

(2) الجمعية العراقية، في الولايات المتحدة الامريكية، **حقوق الإنسان في العراق لعام 2014**، (الولايات المتحدة الامريكية: 2014)، ص 48.

(3) سالم محمد عبود، **ظاهرة غسيل الأموال المشكلة الآثار المعالجة مع الإشارة إلى العراق**، (بغداد: دار المرتضى للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص 79.

علاقة وثيقة بين غسيل الأموال وحركات الإرهاب والتطور الحاصل للنشاطات الإجرامية. إذ يمكن إجمال هذه الانعكاسات الاجتماعية والامنية لغسيل الأموال في: –

1/ إعاقة اصحاب الكفاءات من شغل مجالات العمل وما ينتج عنه من وجود اشخاص يمتلكون أموال ضخمة غير مشروعة يسعون إلى بسط سيطرتهم على المراكز الاقتصادية والاجتماعية ويمنعون اصحاب الكفاءات من الوصول إلى المراكز العليا [1].

2/تسهم جريمة غسيل الأموال في خلق حالة من عدم التوازن الاجتماعي في المجتمع مما يترتب عليه اهتزاز الثقة لدى الافراد في المجتمع، ويتراجع لديهم واقع الحرص على العمل وتساقط الكثير من القيم الاجتماعية وانتشار الفساد الوظيفي وشراء الذمم من رشوة واختلاس وتربح اختلال توازن الهيكل الاجتماعي وتزايد حدة مشكلة الفقر.

3/قلب هرم البناء الاجتماعي إذ يستقر في قمة الهرم المجرمون والإرهابيون المختصون بغسيل الأموال ،في حين يتسع قاعدة الهرم لتضم الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود ،وأن هذا التغيير في التسلسل الهرمي يؤدي إلى تغيير العادات الاجتماعية فيصبح المال هو القيمة العليا عند الافراد بغض النظر عن مصدره ،مما يؤدي شيوع ظاهرة تحدي القانون والتمرد والاستهانة بالسلطة الشرعية وتدمير النظام القيمي والاخلاقي في المجتمع[2]،وبطبيعة الحال أن استمرار غسيل الأموال في العراق ينذر بنتائج وتبعات خطرة على واقع ومستقبل الأمن الوطني العراقي ،وهذه التبعات قد تسهم في تنمية النزاعات العرقية والدينية والتنظيمات الإرهابي ،واشعال الفتن المذهبية والعمل على تمويلها بالسلاح بواسطة الأموال المغسولة. كما تسهم جريمة غسيل الأموال في توفير الدعم المالي لشراء الأسلحة للجماعات الإرهابية للقيام بهجمات تخريبية تدميرية ضد الدولة العراقية ،فتمويل الإرهاب جراء حالات غسيل الأموال ظاهرة قد انتعشت في العراق ولاسيما بعد احتلال بعض محافظات العراق عام 2014 فالاحتلال سهل للجماعات الإرهابية بتهريب النفط ومشتقاته وبيعها في السوق السوداء ،فضلاً عن سرقة الآثار وبيعها في ظل خروج العديد من المناطق خارج سيطرة الحكومة المركزية ،فضلاً عن ضعف قدرة المؤسسات العراقية على رصد كافة التحويلات المالية التي تمت بعد تلك المدة .

---

(1) السيد احمد عبد الخالق، "الاثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 325، (مصر: كلية الحقوق، جامعة المنصورة،1997)، ص55

(2) مصطفى كامل رشد محمود، **ظاهرة غسيل الأموال وعلاقتها بالجهاز المصرفي والاجراءات الدولية لمكافحتها**، (رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005)، ص44.

4/أما البطالة في العراق فقد انتجت بدورها مشاكل أخرى عديدة ومتنوعة من فقر واغتراب وهجرة واتساع لظاهرة الجريمة والإرهاب ،فمن مخاطر البطالة في العراق مساهمتها في شيوع ظاهرة الاغتراب وسط الشباب العراقي ،وعدم قدرتهم على اشباع حاجاتهم الاساسية بشكل مرضي أو الحد الأدنى منه ،وهذا الأمر قد يؤدي إلى شيوع العديد من الامراض النفسية لديهم والتي قد تمتد إلى طبيعة علاقاتهم داخل أسرهم ،وقد تؤدي البعض منها إلى ممارسة العنف ،كما تشكل البطالة في المجتمع العراقي تحدي حقيقي في الوقت الحاضر ،إذ تركت بصمتها على حركة الحياة ولاسيما على حياة شريحة الشباب ،تلك الشريحة التي تكون في حاجة ماسة للعمل من أجل تحقيق ذاتها من جهة واشباع سلم احتياجاتها الآخذة بالازدياد من جهة أخرى ،فالإمعان في النظر إلى هذه الظاهرة بحد ذاتها تعني تعطيل واخراج قدرات عالية من طاقات الشباب من إطار عملية التطور التنموي الذي تطمح اليه ،كما أنها تعني أيضاً أبعاد هذه الفئة النشطة عن المساهمة في بناء هذا البلد وبالتالي وقوعها في بؤر الانخراط والتورط في اعمال عنف منافية لثقافة المجتمع العراقي ، فالإرهاب والعنف والسرقة وغيرها من الظواهر داخل المجتمع العراقي ما هي إلا في جزء كبير منها من افرازات البطالة. [1] كما انها كان لها دور كبير في ارتفاع مستويات الوفيات عالية لا سيما للأطفال حيث ان انقسام المجتمع أدى الى تآكل الطبقة الوسطى ودفع جميع افراد الاسرة الى العمل من اجل سد الحاجة حيث اضطرت النساء والأطفال للعمل ايضاً مما ولد نقص كبير وارتفاع في مؤشرات سوء التغذية وزادت معدلات الفقر فوقف البنك الدولي تضاعف معدل الفقر في العراق في العام 2020، حيث بات 40 في المئة من السكان البالغ عددهم 40 مليونا، يعتبرون فقراء. فقد ذكر تقرير صادر عن الأمم المتحدة ارتفاع نسبة الفقر في العراق بين سبعة و14 في المئة، بعد قرار الحكومة العراقية خفض قيمة الدينار وما رافقه من ارتفاع في أسعار المواد الغذائية إذ يقول التقرير الذي اشتركت في إعداده منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي، إن قرار خفض قيمة العملة المحلية سيؤدي على المدى القصير إلى زيادة أعداد الفقراء في البلاد بين 2.7 مليون و5.5 مليون عراقي [2].

(1) مؤيد منفي محمد، "المخاطر الاجتماعية للبطالة في المجتمع العراقي"، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية**،العدد 12، (العراق: جامعة الانبار، 2010)، ص21.

(2) موقع الأمم المتحدة، منظمة الاغذية والزراعة، تقرير عن أثر فيروس كورونا المستجد على الأمن الغذائي في العراق، نقلاً على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) متاح على الرابط الاتي:- https://www.fao.org/iraq/en/ ، كذلك ينظر : البنك الدولي، تقرير عن تزايد الفقر في العراق، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) متاح على الرابط الاتي:-
https://www.worldbank.org/en/search

ان البطالة والفقر انتجت اعداد كبيرة من الشباب والنساء والاطفال الذين يمتهون التسول كوسيلة للعيش، وهؤلاء من الممكن أن يكونوا هدفاً سهلاً للتجنيد لدى الجماعات الإرهابية، ولاسيما أن العراق رصد العديد من حالات القتل والخطف والسرقة قام بها متسولون. فمن الممكن أن تسبب هذه الحالة إلى استفحال ظاهرة الإرهاب والاجرام والتفكك الأسري، إذ يلجأ بعض العاطلين إلى العنف كحل لملىء الفراغ الذي يعيشونه، كما تساهم البطالة في الخروج على قوانين المجتمع وتهشيم القيم الاجتماعية[1] ،وتشير التقديرات الرسمية الى ان سكان العراق وبحلول نهاية عام 2023 سيتجاوزن 43 مليون نسمة، بعد ان تجاوزوا في العام الماضي 42 مليون نسمة. إذ يُذكر ان الشركة الألمانية "ستاتيستا" المختصة في الاحصائيات الدولية، أعلنت في تقرير سابق معدل البطالة في العراق من 2002 إلى نهاية 2021 ظل في العراق مستمر بالارتفاع كما في الشكل (1)، وبتزايد أعداد خريجي الجامعات الذين لم يتمكّنوا من الحصول على وظائف، بسبب عدم وجود رؤية حقيقية لدى الدولة العراقية، فضلاً عن عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، فيما تستمر احتجاجات الشباب المعطّلين عن العمل في محافظات عراقية عديدة، لتصل إلى إغلاق مؤسسات الدولة، ومقار الشركات النفطية في جنوبي العراق، على الرغم من تعهد الحكومة بالعمل على الحد من البطالة والفقر في البلاد، وكل هذ يزيد من قائمة التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي [2].

الشكل رقم (1) العراق: معدل البطالة من 2002 إلى 2021

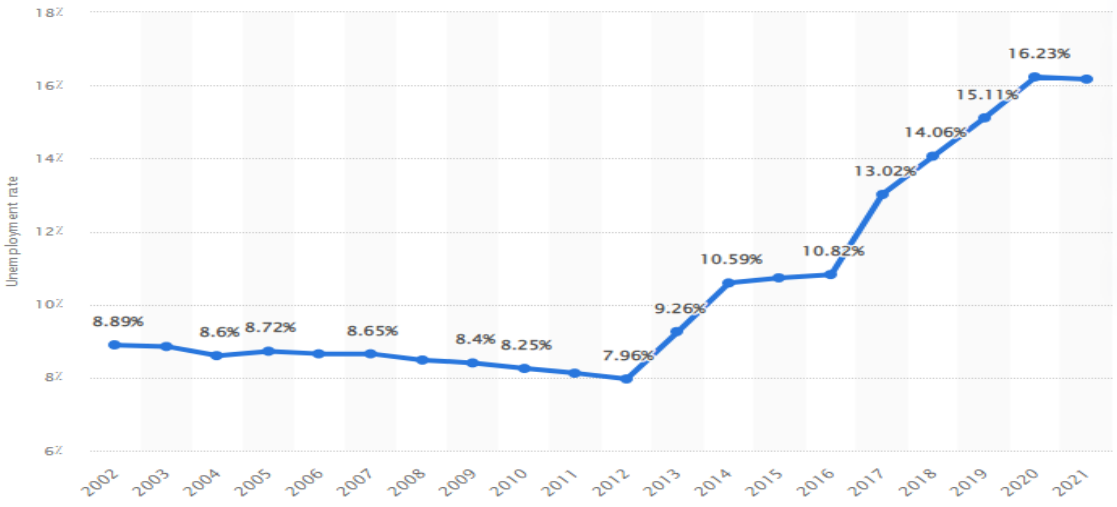

المصدر

(1) كريم محمد حمزة، **مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق**، (بغداد: بيت الحكمة، 2011)، ص150 .

(2) Statista , Iraq: Unemployment rate from 2002 to 2021, Economy & Politics International , An article available on the German Statista website on the Internet at the link:- https://www.statista.com/statistics /327328/unemployment-rate-in-Iraq/

من اعداد الباحث بالاعتماد على: –

Statista, Iraq: Unemployment rate from 2002 to 2021, Economy & Politics International, An article available on the German Statista website on the Internet at the link: - https://www.statista.com/statistics/327328/unemployment-rate-in-iraq/

أما التحديات على الصعيد الاجتماعي .فقد تكون الدول مستقرة عندما نكون بيئتها الاجتماعية والثقافية مشجعة على المشاركة وداعمة للدولة في تفعيل **هويتها الوطنية** ،والتي تسهم في إدامة العقل الجمعي بعيداً عن اطر التخندق في الهويات الفرعية ،وهو أمر بحد ذاته يصب في تعزيز الأمن الوطني لتلك الدول ،وفي العراق نجد أن المواطن العراقي في العموم وبعد عام 2003 يفتقد للثقة المتبادلة بينه وبين الدولة ويعيش بحالة اغتراب عنها ،إذ هناك مؤشرات تدل على أن الكثير من المواطنين العراقيين قد بدأوا ينظرون للسلطة على أنها مؤسسة للسياسيين وتعبر عن تطلعاتهم فقط وأن هناك شعور بعدم المبالاة تجاه أمن المواطن ،مما يجبره على البحث عن ملاذات امنية اخرى يجدها في الهويات والانتماءات الفرعية القبلية والعشائرية والمذهبية وعلي حساب الحلقة الوطنية الاوسع لتصبح الهويات الفرعية كمقياس للعمل والانتماء والولاء ،لا وبل كلغة حديث مسلم بها وبروح اقصائية تلغي وجود الأخر. فالاحاديث والتصريحات الإثنية والقومية والدينية والمناطقية أصبح حديث عادي يتداوله العامة والخاصة ومن هم في السلطة ومن هم خارجها ،في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ،ليصبح التعريف الشخصي سياسياً واجتماعياً ووظيفياً باسم القبيلة والعشيرة والقومية والمذهب ،زد على ذلك تنامي ثقافة عدم تقبل الآخر بين شرائح المجتمع المختلفة بفعل ظروف شتى ومنها الاعمال الإرهابية وتحميل مكون دون الآخر تداعيات ما جرى ويجري في العراق ،كل هذه الأمور وغيرها تشكل تهديد حقيقي لمستقبل العراق في المنظور القريب[1] ،والى جانب ذلك يظهر لنا تحدي اجتماعي في **مجال التعليم** والمتمثل في ازدياد ظاهرة الأمية في العراق التي أصبحت ظاهرة مهددة لكيان المجتمع العراقي في ظل تراجع في إداء السياسات العامة التعليمية واستمرار استهداف المدارس وخروج المئات منها عن المنظومة التعليمية ،والافتقار إلى البدائل في ظل استمرار لملفات الفساد في بناء المدارس واغتيال المعلمين والمدرسين ،وهنا نجد أن الإرهاب كان حاضراً في تدمير المدارس واستهداف الجامعات وجعلها شبه خاوية في المناطق الخاضعة لسيطرته مما أوجد مبررات للأسر العراقية من منع ابنائها والعزوف عن الدراسة ولاسيما البنات ،مما اجبر العديد منها على ترك الدراسة . وهذه الحالة اسهمت في تنامي لظاهرة التسول والمشردين في العراق ولاسيما للأطفال من دون سن (15) سنة. ولعل هذا الوصف يعطي صورة دقيقة للوضع الحالي في العراق الذي يشهد تنامي لظاهرة أطفال الشوارع والمشردين الذين أجبروا على ترك

(1) مبشريها لامبوس، اتجاهات جديدة في علم الاجتماع، ترجمة احسان محمد الحسن، عبد المنعم الحسيني، بيت الحكمة، بغداد، 1997، ص90.

دراستهم والانخراط في سوق العمل وفي ظل ظروف صعبة للغاية وبمناخ اجتماعي متأزم والذي نتج عنه أنماط سلوكية عنيفة ذات طابع جرمي في ظل ضعف بوادر الاهتمام من لدن القائمين على السياسات العامة الاجتماعية للاهتمام بتنشئة الطفل المشرد ورفع مستوى ادراكه ووعيه. كما أسهمت هذه الظروف الاجتماعية في انتشار الكثير من الظواهر الاجتماعية التي أضرت بالاستقرار المجتمعي للمجتمع العراقي وأهمها انتشار الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات

الى جانب ذلك أسهم **الخطاب السياسي** لبعض الشخصيات والاحزاب السياسية في اضعاف ثقافة التعددية والتنوع وغلبة المصالح الضيقة والولاءات الفرعية على المصلحة العامة، وزيادة الشحن الطائفي وإذكاء التوتر إعلامياً والتفسير الخاطئ للدين وتوظيفه لخدمة المصالح السياسية. فهناك من يروج في خطابه السياسي للهوية الفرعية وهناك من يروج لمفهوم الأمة العراقية وهناك من يروج للعلمانية وهناك من يروج للهوية العربية وآخرون يتمسكون بالهوية الكوردية. ومن ثم أسهم هذا الارتباك والتخبط في الخطاب السياسي لمعظم القوى والتيارات السياسية بجعل المواطن العراقي في حالة ارباك وتراجع الشعور بهويته الوطنية، لأنه يراها امام عينيه ضعيفة بفعل سيادة الولاء الوطني ولا يخفى عليكم ما يشكله من اثار خطيره على مستقبل العراق أمنياً ومجتمعياً[1]

المطلب الثاني: التحديات الخارجية للأمن الوطني العراقي

من غير شك لا تقدر أية دولة مهما كانت قدرتها السياسية والعسكرية والاقتصادية العيش بمعزل عن المجتمع الدولي، وبدون الحاجة إلى الدول الأخرى، لسببين أساسيين يتمثل **السبب الأول** بانعدام قدرات أي دولة على توفير مستلزمات وجودها ما لم يتم تبادل ما تحتاجه من موارد من الدول الأخرى, فيما يتجسد **السبب الثاني** بسعي الدول الكبرى ومحاولاتها الحثيثة لفرض هيمنتها على النظام الدولي لضمان مصالحها ،وعلى الرغم من ايجابيات العلاقات بين الدول إلا إنه في ظل العولمة والهيمنة أصبحت هذه العلاقات تحدد حركة الدول بحرية تامة حتى في مجالها الداخلي ،والعراق إحدى الدول التي شهدت تغييرات جذرية بعد عام 2003 ،وبإرادة خارجية هدفت من وراء ذلك التغير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات والمصالح التي أنتجت التغير لأجلها الأمر الذي كون أحد أهم التحديات أمام إستراتيجية الأمن الوطني العراقي.

لا شك في إن الأمن الوطني العراقي واجه مجموعة من التحديات السياسية الخارجية بعد التحولات الجذرية التي شهدها العراق بعد 2003، وهي جزء من مخرجات الإستراتيجية الأمريكية في العراق بعد أعادة

(1) فراس البياتي، **السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام 2005**، (بغداد: مطبعة السيماء، 2016)، ص 128.

تأهيله، بوصفه مدخلاً إضافياً في التوجهات الأمريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط. وهي في الأساس توجهات تحمل رواسب أيدلوجية وتاريخية وتمثل امتدادا للرؤية الغربية ذاتها، وما يعزز ذلك هو ممارسات الولايات المتحدة في العراق وبعض البلدان وأغلبها إسلامية التي لا تبدو واضحة ولا توفر مستويات مقبولة من التوافق بين ما تعلنه وبين ثوابتها طبقاً لازدواجية المعايير التي تعتمدها[1].

لا شك أن الاحتلال الأمريكي للعراق حمل بين طياته أهدافاً تتعدى حدود العراق ليشمل عموماً المنطقة بكافة دولها، وهذا ما أدركته دول الإقليم المجاورة للعراق جغرافياً، حيث دفعها ذلك إلى التدخل في الشأن العراقي مستغلة حالة الفوضى التي أحدثها الاحتلال بغية تحقيق أهدافه، وعليه سيتم تناول هذه الدول تبعاً كتحديات خارجية لاستراتيجية الامن الوطني العراقي: –

أولاً /التحدي الإيراني. يبدو أن إيران الدولة الرابحة الأكبر من انهاء النظام السياسي العراقي السابق الذي كان يشكل تهديداً لأمنها القومي، حتى رأت أن من أهم مصالحها إزالته والتخلص منه، وفي الوقت نفسه العمل على منع قيام نظام معادٍ لها، فضلاً عن السعي لإيجاد مواقع نفوذ لها في النظام الجديد[2]. كما أن ايران لم تكن مستعدة لتقبل النفوذ الأمريكي في المنطقة وعلى طول حدودها الغربية، بعد أن جاورها هذا الوجود في حدودها الشرقية في افغانستان في عام2001 ، وبذلك وجدت نفسها محاطة بدولتين تعيشان وجوداً أمريكياً، ناهيك عن ما شهدته العلاقات الإيرانية – الأمريكية من توترات منذ قيام الثورة الاسلامية في ايران عام 1979 فقد تكون هذه القواعد مفيدة في مواجهة ايران التي ترى أنها تعد الهدف الثاني المرشح بعد العراق لتلقي الضربة الأمريكية القادمة ،إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى ايران بوصفها أحد عناصر محور الشر الثلاثة العراق، ايران، وكوريا الشمالية وتؤدي دوراً يتناقض مع المصالح الأمريكية في المنطقة ،وترى فيها طرفاً يدعم حزب الله في لبنان، وتدعم حركة حماس في فلسطين ،وبذلك فإن إقامة حكومة عراقية موالية للولايات المتحدة الأمريكية، ستؤمن الهدف الأمريكي الأساسي المتمثل في الحصول على موقع آمن للتواجد العسكري الأمريكي لضمان أمن اسرائيل والنفط وهو ما كان من أهم الأهداف من وراء الحملة الأمريكية على العراق[3]،ونافلة القول أن إيران دولة اقليمية مؤثرة نظراً لطبيعة مجتمعها ،وعدد

(1) علي محمد لفتة حسين الفتلاوي، **إستراتيجية الأمن الوطني العراقي إزاء التحديات الخارجية بعد 2003**، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، فرع الدراسات الدولية، بغداد ،2015)، ص 92.

(2) سن لطيف الزبيدي واخرون، **العراق والبحث عن المستقبل المركز العراقي للبحوث والدراسات**، (النجف الاشرف: 2008)، ص 478.

(3) ايناس عبد السادة العنزي، "أثر المحددات الخارجية والداخلية في بناء الدولة العراقية" **مجلة العلوم السياسية**، العدد 36، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 2008)، ص139

سكانها ،وموقعها الجغرافي الاستراتيجي ،وثروتها الطبيعية ،وامتداداها الديني والمذهبي وتحالفاتها داخل المنطقة وخارجها لذا ترغب بضمانات بعدم تعرضها لعمل عسكري أمريكي[1]،وقد استمرت هذه الظروف بالتصعيد في المواقف بين ايران والولايات المتحدة الأمريكية لا سيما حول برنامج ايران النووي ،حيث زادت الولايات المتحدة الأمريكية من ضغطها على ايران وتهديداتها بشأن ضرب مفاعلاتها النووية ،وكان رد ايران بأن نفوذها في العراق سيظهر قدرة قتالية عالية ضد الأمريكان في العراق ،فقد صرح رئيس الحرس الثوري الايراني أن الأمريكان يعرفون جيداً أن مراكزهم العسكرية في كل من افغانستان وخليج عمان والعراق تكون تحت تهديدنا ،وتكون عرضه للهجوم لأنها تقع بجوار ايران[2]. ثم قامت ايران بعد ذلك باحتلال بئر الفكة النفطي العراقي على الحدود المشتركة بين إيران والعراق في 2009، لأسباب لعل في مقدمتها إشعار الولايات المتحدة الأمريكية بأن لدى إيران أوراقاً مهمة تستطيع استخدامها لمواجهة العقوبات التي فرضها عليها مجلس الأمن الدولي بتأثير الولايات المتحدة بسبب مشروعها النووي، فضلاً عن كونه اجراء للضغط على الحكومة العراقية لإلزامها بتنفيذ بنود اتفاقية الجزائر عام 1975[3].

كما يشكل الدور الايراني السلبي تحدياً يهدد الأمن الوطني العراقي ، من خلال ما ترفعه من شعارات تبين ان عامل المصلحة القومية العامل والمحرك الرئيسي للسياسة الخارجية الايرانية تجاه محيطها الاقليمي والدولي ،إذ وفرت تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، فضلاً عن الاحداث التي شهدها العراق عام 2014، لإيران فرصة تاريخية التحقيق أهدافها ومصالحها القومية عبر زيادة فاعلية التحرك الإقليمي وعلى كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، مما أتاح لها فرصة كبيرة لحرية الحركة والفعل السياسي الإقليمي المؤثر. إذ أصبح لإيران نفوذاً وتأثيراً كبيراً في العراق بحكم طبيعة العلاقات التاريخية بين البلدين، والكم الهائل من التفاعلات التي تركت آثاراً سياسية واجتماعية ودينية ،وان المتغير الأهم في العلاقة وهو المتغير الجغرافي ،اما من ناحية التبادل التجاري بين العراق وايران فشكل تعاوناً اقتصادياً مهماً والذي بلغ 18 مليار دولار لسنة 2018 الأمر الذي أتاح تدخل ايران في الشأن العراقي من جهة وقد جعل من

(1) ابراهيم سعيد البيضاني،" الدولة العراقية الهشة: نتاج داخلي أم ضرورة أمريكية"، **مجلة حمورابي**، العدد 9، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014)، ص 35.

(2) المصدر نفسه، ص27.

(3) حمد كامل محمد الربيعي، "مستقبل العلاقات العراقية الايرانية " **مجلة السياسة الدولية** ،العدد 10 ،كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 10 السنة 2007، ص 68.

العراق مورداً للعملات الصعبة من جهة ثانية ولاسيما بعد أن فرضت الولايات المتحدة الكثير من العقوبات التي كبلت ايران اقتصادياً[1].

ثانياً/التحدي التركي: تعد تركيا من التحديات الخارجية المؤثرة على الساحة العراقية التي شهدت تدخلاً تركياً واضحاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، وذلك من خلال السياسات التالية: -[2]

1/التلاعب بالورقة الاثنية بإعادة طرح تركيا لنفسها طرفاً مسؤولاً عن حماية المكون التركماني في العراق، وتجديد المطالبة بالحق التاريخي لتركيا في الموصل وكركوك اللتان تقول تركيا أنهما أصبحتا ضمن الحدود العراقية بموجب قرار عصبة الأمم المتحدة في 19 كانون الأول 1925، نتيجة للضغوط البريطانية.

2/ إعلان تركيا رفضها قيام دولة كوردية في شمال العراق لان من شأنها أن تغري كورد تركيا المتواجدين في الجزء الجنوبي منها، ويقدر عددهم بـ 10 ملايين كوردي بالسعي لتحقيق تطلعاتهم في الانفصال عن تركيا والانضمام إلى الدولة الكوردية الفتية، أو تكوين دولة مماثلة ومجاورة لها.

3/تركيز الاهتمام التركي على تطور النظام والعملية السياسية في العراق، بإعلان رفض الاعتراف بمجلس الحكم العراقي الانتقالي، لأنه وفقاً للتصور التركي، أتاح للكورد نفوذاً سياسياً كبيراً في الساحة العراقية، وأوجد هيمنة كوردية على المكون التركماني في ظل عدم وجود تمثيل عادل للتركمان.

4/مخاوف تركيا من التصريحات الصادرة من اقليم كوردستان بعد مدينة كركوك قلب كوردستان وهي بالرغم من ان الموضوع هو شأن عراقي داخلي، وتزايدت مخاوف الأتراك أيضاً بعد تشكيل أول حكومة عراقية منتخبة تولى فيها الاكراد مناصب مهمة في الدولة وهي رئاسة الجمهورية، وزارة الخارجية، ورئاسة أركان الجيش.

---

(1) مجموعة باحثين، **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها**، تحرير: نظام بركات، ط1، (عمان :مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012)، ص349 وما بعدها. كذلك ينظر : فرهاد وفائي فرد، تقرير عن العلاقات التجارية بين العراق وايران...المتطلبات والفرص، مركز البيان للدراسات والتخطيط، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) متاح على الرابط الاتي:-

https://www.bayancenter/.org/6474/11/2020

(2) هيثم كريم صيوان ، " العلاقات العراقية – التركية رؤية في امكانية التعاون واحتمالات الصراع" / في: (العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى)، **سلسلة كتب المستقبل العربي**، العدد 60،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 350.

5/الدوافع المهمة للتدخل التركي في العراق في موقف دول مجلس التعاون الخليجي التي توصلت إلى صيغة للتفاهم مع تركيا حول العراق بما يضمن تحقيق التوازن بين النفوذ الايراني والنفوذ التركي في العراق، إذ رأت دول المجلس أن بإمكان تركيا أن تكون عاملاً موازناً للنفوذ الايراني في العراق، لاعتبارات تمتاز بها تركيا، منها موقعها وعدد سكانها وقوتها العسكرية المشابهة إلى حد كبير لقوة ايران[1]

6/ فضلاً عن ذلك لم تتردد تركيا في توظيف مشكلة المياه للتأثير على الوضع الداخلي العراقي، لاسيما وأن المياه قضية معاصرة اصبحت ترتبط بالأمن والاقتصاد والتغيرات المناخية التي يعيشها العالم في الوقت الحاضر، فهي تعد المياه ثروة طبيعية تركية صرفة مثلما نفط العراق هو ثروة خاصة به، وهو ما يمثل ورقة مساومة في الجانب الاقتصادي ،ولا شك فإن السياسة المائية التركية تحمل في طياتها عدة اهداف اقتصادية وسياسية سوف تمكنها مستقبلاً من السيطرة الكاملة على مياه نهري دجلة والفرات داخل اراضيها بسبب ماتنشئة من الاعداد الكبيرة من السدود، وما يترتب على ذلك من التأثير على دول الجوار وفي مقدمتها العراق، من خلال التحكم في حجم المياه وفرض الشروط التي تناسبها بعيداً عن مبادئ القانون الدولي التي تنظم عملها[2]

7/كما قامت تركيا بعد سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على مناطق واسعة في العراق عام 2014، بالتوغل عسكرياً داخل الأراضي العراقية، وإقامة قاعدة عسكرية في معسكر زليكان شمال العراق بحجة محاربة تنظيم داعش الإرهابي، وهو ما يشكل انتهاكاً لسيادة العراق والتجاوز على أراضيه، لا سيما وان هذا التوغل لم يكن حادثاً عرضياً، وإنما مخطط له لتحقيق أهداف وغايات تسعى الحكومة التركية على تنفيذها تحقيقاً لأمنها ومتطلباتها، وهو وما يشكل تحدياً خطيراً للأمن الوطني العراقي[3].

8/ كما حاولت تركيا أن تعزز موقعها وتأثيرها في المشهد السياسي العراقي عن طريق تطوير العلاقات في مجال الطاقة مع إقليم كوردستان والاستثمار في قطاع النفط، وسعت إلى توقيع معاهدة استراتيجية في مجال الطاقة مع حكومة إقليم كوردستان ،وغني عن القول إن للتغيير الحاصل في العراق بصورة عامة، وإقليم كوردستان بصورة خاصة، أهمية كبيرة بالنسبة إلى تركيا ومصالحها وأمنها القومي ،والسبب في ذلك يعود إلى

(1) علي حسين باكير، " نحو علاقات تركية – خليجية استراتيجية"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 49 (دبي: مركز الخليج للأبحاث، السنة 2008)، ص 64.

(2) مجذوب بدر العناد،" ازمة المياه العربية ومشاكلها وتأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية العربي"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 86،(القاهرة : 1995)، ص 53.

(3) ناجي الزبيدي، مقالة حول أهداف التدخل العسكري التركي في العراق، نقلا عن موقع الزمان الاخباري في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 2015/3/27 على الرابط الاتي:-

www.azzaman.com

تطور الأوضاع في العراق عامة وإقليم كوردستان خاصة، لما لذلك من تداعيات وانعكاسات خطيرة على الشأنين الداخلي والخارجي التركي، وهو ما سيدفع تركيا إلى المزيد من التدخل في الشأن العراقي.[1]

ثالثاً /التحدي الأمريكي: تمثل السياسة الأمريكية في العراق تحدياً أمنياً خارجياً ودولياً آخراً، لا سيما في ظل عدم الاتفاق حول طبيعة تلك العلاقة هل هي علاقة تحالف أم علاقة استراتيجية، فالدور الأمريكي السلبي جعل من السياسات الأمريكية واستراتيجياتها هي فقط لحماية أمنها القومي بغض النظر عن الاعتبارات الخاصة بالأمن الوطني العراقي ،فضلاً عن إن بقاء القوات الأمريكية متمركزة في العراق وبقواعد عسكرية محددة، الامر الذي يزيد من الضغوط والتهديدات التي تواجه تلك القوات سواء من الفصائل المسلحة أو من ايران، مما ينعكس سلباً على الأمن الوطني العراقي حاضراً ومستقبلاً ،ومما يعمق من مشكلة الأمن في العراق، أن المتغير العراقي شكل أحد أهم نقاط التفاعل بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، إذ انه تفاعل مباشر بين الطرفين نظراً لطبيعة مصالح وأهداف البلدين في العراق، فضلاً عن تعارض الاستراتيجيات والسياسات الأمر الذي جعل العراق احد أهم محددات السياسة الأمريكية تجاه إيران.[2]

المطلب الثالث: الاستجابة الاستراتيجية العراقية لتحديات الامن الوطني العراقي

انطلاقاً من التحديات التي واجهت وتواجه الامن الوطني العراقي داخلياً وخارجياً ،وبما ان الدول تهتم بصياغة إستراتيجيتها الخاصة بأمنها وتحدد فيها بوضوح مصالحها الحيوية، فعلى ضوء تلك المصالح ترسم الأهداف وتحدد الوسائل، لذا فالعراق بعد عام 2003 أصبح بحاجة ملحة لوجود إستراتيجيته الخاصة به، إذ شهد واقعاً سياسياً وأمنياً مغايراً عما كان عليه سابقاً، كما ان التحديات الداخلية والخارجية ،وبمختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية باتت تتطلب وجود استجابة استراتيجية متمثلة بصياغة استراتيجية واضحة المعالم والأهداف، ونشر هذه الإستراتيجية واطلاع العالم عليها ليجعل العالم أكثر اطمئناناً لنوايا العراق لإقامة علاقات ايجابية مع الدول الأخرى ويؤكد عدم السماح بجعل أراضيه منطلقاً للاعتداء عليها أو مقراً أو ممراً للجماعات الإرهابية[3]، إذ تضمن إستراتيجية الأمن الوطني العراقي ما يلي:-

---

(1) ابراهيم سعيد البيضاني الدولة العراقية الهشة.. مصدر سبق ذكره، ص 44.

(2) سليم كاطع علي، مقال عن مستقبل الحوار الاستراتيجي بين بغداد واشنطن وموقف المفاوض العراقي، نقلا عن مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، متاح على موقع المركز في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الاتي:- https://annabaa.org/arabic/reports/، كذلك ينظر : بهاء عدنان السعبري، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول 2001**، ط1، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012)، ص 141.

(3) محمد نجم الدين النقشبندي، "مفاهيم حديثة لتدريب الجيش العراقي"، **مجلة دراسات عراقية**، العدد 7، (بغداد:)2007، ص 25

1/التطرق الى المصالح الوطنية ومنها المصالح السياسية في تعزيز السياسة الوطنية.

2/ تقنين العلاقة مع المحيط الإقليمي والدولي.

3 /التفاعل الايجابي مع نصوص الدستور ومنها الفيدرالية والتي قد تعد من معايير الحكم الرشيد الذي يمثل جميع أطياف الشعب في حالة معينة لكنها قد تكون مدخل لتفكك الدولة عند استحضار نوايا سياسية للنزعات الانفصالية أو عند ضعف الدولة وسلطتها الاتحادية في حالات أخرى.

4 /صون الحقوق والحريات المدنية من خلال سعي الحكومة الى الارتقاء بالمستوى المعاشي للمواطنين وممارسة حقوقهم المدنية والسياسية.

5/الحفاظ على الوحدة الوطنية والهوية العراقية بغض النظر عن الانتماءات الجانبية الأخرى، وكذلك تأمين أرض وشعب العراق وهي مسؤولية أساسية تضمنها الحكومة للأشخاص والممتلكات [1].

6/اعتبار القدرات الاقتصادية ركيزة أساسية في بناء إستراتيجية أمن وطني متكاملة بعيداً عن التبعية وعلى مستوى عال من الاستقلالية والوضوح في الأهداف، إذ يؤدي المتغير الاقتصادي دوراً مهماً في عملية التخطيط الاستراتيجي حيث تساعد الموارد والإمكانات على تحقيق الرفاهية الاقتصادية، الأمر الذي يجعل عملية التخطيط الاستراتيجي أكثر إمكانية على النجاح وأكثر اندماجاً مع عملية صنع القرار السياسي.

7/الانتقال الى اقتصاد السوق الحرة وإصلاح القطاعات الصناعية والطاقة والزراعة، وتنشيط القطاع الخاص وخلق بيئة استثمارية وتنافسية مواتية.

8/مكافحة الفساد وتطوير الكفاءات وتطوير النظام الإداري واستثمار الموارد الوطنية.

9/جذب الاستثمارات الأجنبية والعمل على إطفاء الديون وإلغاء التعويضات والحصول على المساعدات الدولية وتنمية القطاع الزراعي وكذلك تطوير شبكات الحماية الاجتماعية وحماية الفئات الأكثر فقراً وتعويض ضحايا الإرهاب والعنف السياسي وإيجاد فرص عمل للقضاء على الفقر [2].

حيث ان صياغة إستراتيجية للأمن الوطني العراقي تعتمد في مجملها على معطيات البيئة الإستراتيجية، والتي تتأثر بشكل كبير في مختلف المتغيرات الداخلية السياسية الاقتصادية الاجتماعية وغيرها مما يشكل ضاغطاً كبيراً على رسم الخطط الإستراتيجية المستقبلية، فضلاً عن ذلك المتغيرات الخارجية، فالمتغير الإقليمي والمتغير الدولي يؤديان دوراً فعالاً في صياغة إستراتيجية الأمن الوطني العراقي، لأنهما يشكلان البيئة الإستراتيجية للعراق والذي شهد تدخلاً واسعاً من قبل اطراف إقليمية ودولية وفواعل داخلية، بدت معرقلاً

---

(1) خضر عباس عطوان، **نحو إستراتيجية وطنية لبناء الدولة العراقية، في إستراتيجية بناء الدولة العراقية بعد الانسحاب الأمريكي**، المؤتمر السنوي الأول لقسم الدراسات السياسية، ط1، (بغداد: بيت الحكمة، 2011)، ص 144.

(2) المصدر السابق ، ص495.

كبيراً في بناء الدولة العراقية الجديدة[1]، ويمكن رصد هذه الاستجابة الاستراتيجية لمواجهة التحديات التي فصل لها البحث من خلال ما أصدره العراق في ثلاث استراتيجيات مهمة بهذا المجال:

اولاً/ إستراتيجية الأمن الوطني العراقي (2007–2010): تعد هذه الإستراتيجية للأمن الوطني العراق أولاً الإستراتيجية الأولى في تاريخ العراق الحديث، ومثلت رؤية مؤسساتية جديدة، كما ان صدورها عزز من فكرة السلطة المدنية لقيادة الأمن في العراق، حيث انها نشرت مفهوم الأمن الشامل بعيداً عن الأمن الاستخباري والعسكري التسلطي، إذ وجه السيد رئيس مجلس الوزراء مستشارية للأمن الوطني بتشكيل فريق رفيع المستوى تحت إشراف مستشار الأمن الوطني لأعداد أول إستراتيجية وطنية وخطة عمل بمساعدة خبراء من وزارات الدفاع ،والداخلية ،والخارجية ،والمالية ،والعدل ،وأجهزة الأمن الوطني، المخابرات ،مكافحة الإرهاب وهيئة النزاهة وأمن إقليم كردستان .لمناقشة تلك الخطة وإقرارها بعد تعديلها ، والاستعانة بخبراء من الجهد الدولي الساند والذي تضمن ممثلية الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية[2] ،وجرى إقرار النسخة الرسمية لهذه الإستراتيجية من قبل مجلس الأمن الوطني بتاريخ 21/ تموز/2007 ،لتكون الإستراتيجية الوطنية الأولى في تاريخ العراق السياسي، وتم تشكيل فريق خاص لتفعيل وتطوير الإستراتيجية يوم 18/ ايلول/ 2007، والمصادقة على عمل العلاقات والإعلام وتطوير الإستراتيجية في 24/ أيلول/ 2007[3].

ثانياً /إستراتيجية الأمن الوطني العراقي (2010 – 2013). فعملاً بمبدأ الاستمرارية هي سر نجاح العمل الاستراتيجي، عملت الحكومة على وضع مسودة إستراتيجية جديدة للأمن الوطني العراقي تعالج الاختلالات والتحديات التي تواجه مسيرة الدولة العراقية الجديدة بعد 9 نيسان 2003، وهذا ما تمثل بإستراتيجية الأمن الوطني العراقي 2010 – 2013[4]، إذ انصب الاهتمام الرئيس لهذه لإستراتيجية على مسائل حيوية أهمها: تلبية الاحتياجات الأساسية لضحايا مناطق الصراع، وإعادة النازحين، وتحقيق المصالحة الوطنية، واصلاح القطاع الامني ومكافحة الإرهاب، فضلاً عن تفعيل سياسة الإصلاح، ومكافحة الفساد، والتشديد على حكم القانون، وضمان حقوق الانسان، وتقديم الخدمات، وبناء مؤسسات الدولة وفقاً لمبدأ تحقيق العدالة

---

(1) علي فارس حميد، **التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي: دراسة في التخطيط الاستراتيجي العراقي بعد عام 2003**،(بغداد: مركز رؤيا للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012)، ص173.

(2) **إستراتيجية الأمن القومي العراقي 2007 – 2010 العراق أولاً**، ص1 –29.

(3) **ملف إستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن الوطني الصادر** في عام 2013، بغداد

(4) حسين علاوي، تقرير عن نظرية الأمن الوطني العراقي الجديدة: من امن السلطة الى امن الإنسان، نقلاً عن جهاز الامن الوطني، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الرابط الاتي:

http://www.nss.gov.iq/index.php?option=com_content&view

الاجتماعية وتكافؤ الفرص لتحقيق الأمن والتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز الوحدة الوطنية والدور الدبلوماسي العراقي لبناء علاقات إقليمية ودولية ومعالجة المشاكل عن طريق الحوار[1].

ثالثاً إستراتيجية الأمن الوطني العراقي (2016– 2020) إذ تألفت إستراتيجية الأمن الوطني هذه من مقدمة وأربعة محاور، تضمن المحور الأول الذي حمل عنوان مرتكزات إستراتيجية الأمن الوطني الرؤية الوطنية، وتقييماً للبيئة الإستراتيجية للعراق، والمصالح الوطنية الحيوية، والأهداف الإستراتيجية. أما المحور الثاني تناول المخاطر والتهديدات على الأمن الوطني فتضمن تحليلاً للبيئة الاستراتيجية وتشخيصاً للتهديدات والمخاطر التي تم تحديدها وتصنيفها الى ثلاث مستويات من الخطر، في حين تولى المحور الثالث سبل تحقيق الأهداف الإستراتيجية عبر تنسيق الوسائل والاستثمار الأمثل للموارد لتحقيق الغايات المرجوة من خلال وضع الملامح الرئيسة لمجوعة من السياسات التي تعمل على تحقيق تلك الأهداف الإستراتيجية ،واختتمت الإستراتيجية بالخلاصة، إضافة الى مجموعة من التوصيات لما يجب على الحكومة القيام به خلال المدة الدستورية ومستويات ذلك الفعل، كما تضمنت وثيقة الإستراتيجية أربعة ملاحق، تتعلق بتحديد الأسباب الجذرية للمشاكل المحورية وفقاً للتصنيف القطاعي، وتعريف بالمنهجية التي تم اعتمادها في تحديد صافي قيمة التهديد ومستوى الخطر والجداول الملحقة بها ثم الأهداف ووسائل تحقيقها لمعالجة المخاطر وأخيرا مجموعة من التعريفات لمجموعة من المصطلحات التي تم اعتمادها في هذه الوثيقة الإستراتيجية[2].

لقد جاءت هذه الاستراتيجيات كاستجابة استراتيجية حقيقية باحثة عن الخلاص والرغبة في التقدم والتنمية المستدامة وبغية تفعيل دور الدولة داخل الحدود وخارجها لعل ان يسهم ذلك في رد التحديات الخطيرة المواجهة لأمنه الوطني منذ عام 2003 والتي جاءت على كل مفاصل الدولة والمواطنين ،ولحد الان ،وان يسهم التفكير الصحيح في عودة العراق وسيادته من جديد كبلد قوي متماسك يحتفظ بمسافة جيدة من الجميع وسائراً على طريق التقدم والتطور جاعلاً المصلحة الوطنية الأولى هي العراق وحدة أراضيها ونماءها في شتى المجالات داخلياً وما دونها من مصالح تتوزع بين أهميتها وتحقيقها تباعاً . من اجل تحقيق الامن الوطني والقومي على حدٍ سواء، ومن اجل التطلع للعب ادواراً أفضل في محيطيه الإقليمي والدولي على اقل تقدير في المستقبل المنظور.

(1) جمهورية العراق، **إستراتيجية الأمن الوطني العراقي 2013–2010**، (بغداد:مستشارية الأمن القومي، 2014)، ص3.

(2) **إستراتيجية الأمن الوطني العراقي 2016 – 2020 نحو عراق امن ومستقر**، ص 1 – 37.

الخاتمة

شهد مفهوم الأمن الوطني وعبر مراحل زمنية مختلفة تطورا في البعد المفاهيمي والوظيفي ولم يعد الأمر مقتصراً على الجانب العسكري فقط، بل تنوع حسب نوع التحديات التي تواجه الدول والمجتمعات. فأخذ مفهوم الأمن الوطني أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، وبات على الدولة تنويع وسائلها للحفاظ على كيانها وتطوير رؤيتها المستقبلية للأمن الوطني من أجل تعزيز قدرة الدولة على حماية الوطن ووحدة أراضيه وضمان أمن المجتمع وحريته وسيادته.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق نجد أن تداعيات الإرهاب الذي مثل التحدي الأمني الابرز في العراق فضلاً عن التداعيات السياسية والاقتصادية ستظل حاضرة على الساحة العراقية، وان العمل على القضاء عليها بالمواجهة العسكرية فقط لا يحقق النتائج المرجوة ما لم ترافقها معالجات واستجابات استراتيجية سياسية واقتصادية واعلامية واجتماعية، من أجل الحيلولة دون تكرار الاخطاء السابقة. وبطبيعة الحال لا يمكن تحديد نسب نجاح تلك الاستراتيجيات في مواجهة هذه التحديات ما لم يكن هنالك ارادات سياسية تعمل وفق منطق الاستجابة والفعل وخلق موائمة بين الخيارات المتاحة وتنسيق السياسات المرجوة لتنفيذها بشكل جدي نظراً لطبيعة وخطورة التحدي المتمثل بالخلايا الإرهابية النائمة، فالإرادة السياسية التي تقصدها هي الإرادة الفردية والجماعية، والتي تقوم بترتيب القيم والأولويات عبر كلمات منطوقة أو مكتوبة كخطب وبيانات سياسية وقانونية، وعبر تطبيق فعلي على ارض الواقع. وبالتالي فأن توفر الإرادة السياسية ينبغي أن تكون ثابتة لا متغيرة في دعم وبناء القدرات والإمكانيات لمواجهة كل التحديات التي انطلقت منها فرضية البحث واثبتتها والا فان الفشل سيكون هو المصير مالم تكون هناك استجابة استراتيجية حقيقة لمواجهة وتجاوز والتغلب على تلك التحديات.

بناءً على ذلك ومن اجل مواجهة وحللت كل التحديات المواجه للأمن الوطني العراقي يورد الباحثان مجموعة من الاقتراحات ونضعها بين يدي صانع استراتيجية الامن الوطني العراقي: -

1- التركيز على المشاهد الوطنية وتوظيفها اعلامياً وسياسياً من قبل الدولة.

2- ضرورة وضع استراتيجية اعلامية واضحة لمواجهة الإرهاب عبر وضع قواعد ارشادية للتقارير الاعلامية بما يحول من دون استفادة الإرهابيين منها في الاتصال والتجنيد، وتوعية الجمهور بمخاطر الدخول للمواقع الالكترونية الإرهابية.

3- تطوير وتعزيز مؤسسات التنشئة في جميع الجوانب، وتطوير جهودها في الجوانب الفكرية والتعلمية

4- دعم دور المؤسسات التعليمية لتحقيق مفهوم المواطنة وحب الوطن والابتعاد عن كل ما من شأنه الأضرار بالوطن والمجتمع.

5- الاكثار من البرامج والورش الاجتماعية في المناطق المحررة لتعزيز التماسك الاجتماعي والمحافظة على قيم المجتمع وتراثه الديني والوطني.

6- تنشيط ودعم البنى التحتية من اجل الاستمرار في عجلة التقدم والتطور للأمام.

7- توفير الحماية اللازمة للأطفال المشردين والأيتام والعمل توفير الملاذ الأمن لهم في المؤسسات الاجتماعية، والعمل على استقطابهم في مراكز الأيواء وتعليمهم المهن المختلفة للاستثمار طاقاتهم وحاجاتهم النفسية لتعزيز الروح الجماعية في العمل.

8- تطوير ودعم أنشطة اجهزة ومكاتب مكافحة الفساد وغسيل الأموال في العراق.

9- يتوقف دقة نجاح الدولة العراقية في تطوير اجهزتها الأمنية وخصوصاً جهاز المخابرات الوطني العراقي من حيث المتابعة وجمع المعلومات وتحليلها، والعمل على وضع نماذج للاستجابة لردود فعل مضادة لاي تحدي يواجه الامن الوطني العراقي.

10-ابعاد التأثيرات السلبية للمحاصصة عن منظومة الادارة والقيادة في القوات المسلحة العراقية، والاهتمام بالجانب المهني والحرفي في العمل العسكري.

11- تبني سياسات اقتصادية مدروسة تحقق درجة عالية من الاطمئنان الاقتصادي للمواطنين وتحقيق الأهداف العامة والمتمثلة بالرضا العام من قبل المجتمع.

12- الدخول في اتفاقيات ومعاهدات امنية واقتصادية وثقافية وغيرها مع المحيطين الإقليمي والدولي والاتفاق على ان تكون المصلحة الوحيدة هي تقدم وعودة العراق بلداً متقدماً سائراً على طريق التنمية المستدامة بشكل صحيح.

13-الاستمرار في اعداد الاستراتيجيات الحكومية بشتى المجالات الوطنية والقومية والتخطيط الجيد لها من قبل أصحاب الكفاءة والاختصاص لفهم الأولوية لكل مصلحة خلال كل فترة زمنية وتغليب المصالح الحيوية على ما دونها من المصالح الأهم فالأهم من اجل الخروج بتخطيط استراتيجي وطني صحيح لكل مرحلة يجعل من العراق بخط التنمية والتقدم الصحيحين ويعزز امنه الوطني ويحافظ عليه.

Conclusion:

Over different periods of time, the concept of national security has witnessed an evolution in the conceptual and functional dimension, and it is no longer limited to the military aspect, but has varied according to the type of challenges facing countries and societies. The concept of national security has taken on political, economic and social dimensions, and the state must diversify its means to preserve its entity and develop its future vision for national security in order to enhance the state's ability to protect the homeland and its territorial integrity and ensure the security, freedom and sovereignty of society.

As far as Iraq is concerned, we find that the repercussions of terrorism, which represented the most prominent security challenge in Iraq, as well as the political and economic repercussions, will remain present in the Iraqi arena, and that working to eliminate them through military confrontation alone does not achieve the desired results unless accompanied by political, economic, media and social strategic treatments and responses, in order to prevent the recurrence of previous mistakes. Of course, it is not possible to determine the success rates of these strategies in facing these challenges unless there are political wills that work according to the logic of response and action, create harmonization between the available options and coordinate the desired policies to implement them seriously, given the nature and seriousness of the challenge represented by terrorist sleeper cells, as the political will that you mean is the individual and collective will, and Which arranges values and priorities through spoken or written words such as speeches and political and legal statements, and through actual application on the ground. Therefore, the availability of political will should be fixed and not variable in supporting and building capacities and capabilities to face all the challenges from which the research hypothesis was launched and proved, otherwise failure will be the fate unless there is a real strategic response to confront, overcome and overcome those challenges.

قائمة المصادر

اولاً/ المصادر العربية.

اولاً/ القران الكريم.

1-سورة البقرة، الآية 186

2-سورة الشورى، الآية 26

3-سورة يوسف، الآية 34

ثانياً/ الوثائق والتقارير الرسمية

1- **إستراتيجية الأمن القومي العراقي 2007 – 2010 العراق أولاً.**

2- **إستراتيجية الأمن الوطني العراقي 2016 – 2020 نحو عراق امن ومستقر.**

3- جمهورية العراق، **إستراتيجية الأمن الوطني العراقي 2013-2010**، (بغداد:مستشارية الأمن القومي، 2014).

4- **ملف إستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن الوطني الصادر** في عام 2013، بغداد

5- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية IGAD، المادة 1،**بروتوكول إنشاء آلية الإنذار المبكر للنزاع والاستجابة له للدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية**، (الخرطوم: 9/كانون الثاني/ 2002).

ثالثاً/الموسوعات والمعاجم.

1- إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، (القاهرة :دار الدعوة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2010) .

2- عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج1،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1979) .

رابعاً/الكتب العربية والمترجمة.

1- برهان غليون، **العرب وعالم ما بعد 11 سبتمبر**، (دمشق: دار الفكر، 2005) .

2- بهاء عدنان السعبري، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول 2001**، ط1، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012) .

3- الجمعية العراقية، في الولايات المتحدة الامريكية، **حقوق الإنسان في العراق لعام 2014**، (الولايات المتحدة الامريكية: 2014) .

4- خضر عباس عطوان، **نحو إستراتيجية وطنية لبناء الدولة العراقية، في إستراتيجية بناء الدولة العراقية بعد الانسحاب الأمريكي**، المؤتمر السنوي الأول لقسم الدراسات السياسية، ط1، (بغداد: بيت الحكمة، 2011) .

5- سالم محمد عبود، **ظاهرة غسيل الأموال المشكلة الآثار المعالجة مع الإشارة إلى العراق**، (بغداد: دار المرتضى للطباعة والنشر والتوزيع، 2007) .

6- سامي السيد احمد، **السياسة الامريكية تجاه صراعات القرن الافريقي ما بعد الحرب الباردة الدور والاستجابة**، ط، (الامارات العربية المتحدة :مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)،2010.

7- ستيفان هالبير، **التفرد الأمريكي المحافظون الجدد**، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت:، دار الكتاب العربي، 2005) .

8- سن لطيف الزبيدي واخرون، **العراق والبحث عن المستقبل المركز العراقي للبحوث والدراسات**، (النجف الاشرف: ٢٠٠٨).

9- السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11سبتمبر2001**، (بيروت: الدار العربية للعلوم،2004) .

10-علي فارس حميد، **التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي: دراسة في التخطيط الاستراتيجي العراقي بعد عام 2003**،(بغداد: مركز رؤيا للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012) .

11-فاضل الربيعي، ما بعد الاستشراف، **الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكونياليت البيضاء**،ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007) .

12-فراس البياتي، **السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام 2005**، (بغداد: مطبعة السيماء، 2016) .

13- كريم محمد حمزة، **مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق**، (بغداد: بيت الحكمة، 2011) .

14-مبشريها لامبوس، اتجاهات جديدة في علم الاجتماع، ترجمة احسان محمد الحسن، عبد المنعم الحسيني، بيت الحكمة، بغداد، 1997 .

15-مجموعة باحثين، **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها**، تحرير: نظام بركات، ط1، (عمان :مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012) .

16-محسن عوض، **العلاقات العربية الأمريكية في التسعينات**، (القاهرة: بلا دار نشر، 2002) .

17-محمد طلعت الغنيمي، **بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام**، ط1، (الإسكندرية: منشأة المعارف،1974) .

خامساً/البحوث والدوريات العلمية.

1- ابراهيم سعيد البيضاني،" الدولة العراقية الهشة: نتاج داخلي أم ضرورة أمريكية"، **مجلة حمورابي**، العدد 9، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014).

2- احمد فاضل جاسم داود، "عدم الاستقرار الجمعي في العراق بعد 2003: دراسة تحليلية في التحديات الاجتماعية والآفاق المستقبلية"، **المجلة السياسية والدولية**، العدد 25، (العراق:الجامعة المستنصرية، 2014).

3- إدريس الكريني، "مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات الخاطر الجماعية ودوافع المقاربة الانفرادية"، **مركز المستقبل العربي**، العدد28،(بيروت: 2002) .

4- ايناس عبد السادة العنزي، "أثر المحددات الخارجية والداخلية في بناء الدولة العراقية" **مجلة العلوم السياسية**، العدد ٣٦، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨) .

5- جورج عروني، "محاولة تعريف الإرهاب وتحديد الوسيلة لمحاربته"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 71،(لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية 1998) .

6- حسين حريجة الحسناوي، ومريم حسين جواد الموسوي، "تأثير مهارات التفكري الاستراتيجي في تعزيز عمليات الاستجابة الاستراتيجية"، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، المجلد 9، العدد 34،(العراق: كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ،2020).

7- حمد كامل محمد الربيعي، "مستقبل العلاقات العراقية الايرانية " **مجلة السياسة الدولية** ،العدد 10كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ١٠ السنة ٢٠٠٧.

8- زيد حسن علي وحسن سعد عبد الحميد، "الامن الوطني العراقي والتحديات الداخلية لمرحلة ما بعد داعش الخلايا النائمة انموذجاً"، **مركز النهرين للدراسات والأبحاث الاستراتيجية**، العدد 17، (العراق: بغداد ،2019) .

9- السيد احمد عبد الخالق، "الاثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 325، (مصر: كلية الحقوق، جامعة المنصورة،1997) .

10-عامر هاشم عواد، "دور العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 33،(جامعة بغداد: 2007) .

11-علي حسين باكير، " نحو علاقات تركية – خليجية استراتيجية"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ٤٩ (دبي: مركز الخليج للأبحاث، السنة ٢٠٠٨) .

12-مجذوب بدر العناد،" ازمة المياه العربية ومشاكلها وتأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية العربي"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 86،(القاهرة : 1995) .

13-محمد نجم الدين النقشبندي، "مفاهيم حديثة لتدريب الجيش العراقي"، **مجلة دراسات عراقية**، العدد 7، (بغداد:)2007 .

14-مؤيد منفي محمد، "المخاطر الاجتماعية للبطالة في المجتمع العراقي"، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية**،العدد 12، (العراق: جامعة الانبار، 2010) .

15-نصر عاروري، "حروب جورج بوش"الوقائية "بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 297،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003) .

16-هيثم كريم صيوان ، " العلاقات العراقية – التركية رؤية في امكانية التعاون واحتمالات الصراع" / في: (العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى)، **سلسلة كتب المستقبل العربي**، العدد ٦٠،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨) .

17-هيفاء احمد، "الإستراتيجية الأمريكية وأثرها على الوضع الأمني العراقي"، **مجلة الدراسات الدولية**، العدد 36،(جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية 2008) .

18-يوسف حجمي سلطان الطائي، واحمد عبد اللطيف محمد، "الاستجابة الاستراتيجية ودورها في الحد من التكاسل الوظيفي دراسة ميدانية في ديوان المحافظة"، **مجلة الغري للعلوم المالية والإدارية**، المجلد 14، العدد 2، (العراق: كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة ،2017).

سادساً/الرسائل العلمية .

1- إبراهيم عبد القادر محمد، **التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الامن الوطني الأردني في الفترة 1999-2013دراسة حالة**، (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط ،2013).

2- زهير خضير الزبيدي، **مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية، دراسة حالة أفغانستان**، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2001) .

3- علي محمد لفتة حسين الفتلاوي، **إستراتيجية الأمن الوطني العراقي إزاء التحديات الخارجية بعد 2003**، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، فرع الدراسات الدولية، بغداد ،2015) .

4- محمد أنور رشدي هنية، **مدى ممارسة الرشاقة الاستراتيجية وعلاقتها بتميز الأداء المؤسسي لدى قطاع الصناعات الغذائية في قطاع غزة،** (رسالة ماجستير غير منشور، قسم ادارة الاعمال، كلية التجارة، الجامعة السالمية في غزة، فلسطين،2016).

5- مصطفى كامل رشد محمود، **ظاهرة غسيل الأموال وعلاقتها بالجهاز المصرفي والاجراءات الدولية لمكافحتها،** (رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005) .

سابعاً/ شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1-معجم المعاني الجامع، عربي عربي، تعريف معنى الاستجابة، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) متاح على الرابط الاتي- : https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

2-موسوعة الكتاب، قسم الموضوعات الاجتماعية والنفسية، مقال عن الاستجابة، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) متاح على الرابط الاتي:-

http://www.moqatel.com/openshare/

3-فرهاد وفائي فرد، تقرير عن العلاقات التجارية بين العراق وايران...المتطلبات والفرص، مركز البيان للدراسات والتخطيط، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) متاح على الرابط الاتي:-
https://www.bayancenter/.org/6474/11/2020

4-البنك الدولي، تقرير عن تزايد الفقر في العراق، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) متاح على الرابط الاتي:- https://www.worldbank.org/en/search

5-موقع الأمم المتحدة، منظمة الاغذية والزراعة، تقرير عن أثر فيروس كورونا المستجد على الأمن الغذائي في العراق، نقلاً على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) متاح على الرابط الاتي:-
https://www.fao.org/iraq/en/.

6-حسين علاوي، تقرير عن نظرية الأمن الوطني العراقي الجديدة: من امن السلطة الى امن الإنسان، نقلاً عن جهاز الامن الوطني، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الاتي :- http://www.nss.gov.iq/index.php?option=com_content&view

7-سليم كاطع علي، مقال عن مستقبل الحوار الاستراتيجي بين بغداد واشنطن وموقف المفاوض العراقي، نقلا عن مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، متاح على موقع المركز في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الاتي:- https://annabaa.org/arabic/reports/

8-ناجي الزبيدي، مقالة حول أهداف التدخل العسكري التركي في العراق، نقلا عن موقع الزمان

الاخباري في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 2015/3/27 على الرابط الاتي:-
www.azzaman.com

ثانياً/ المصادر والمراجع الأجنبية .

First, the books.
1- Barry Buzan ،Is International Security Possible? ،Paper presented at: New Thinking about Strategy and International Security Conference ،(edited by Ken Book London: Harper Collins Academic 1991 ،) .
Second / the international information network
1-Statista, Iraq: Unemployment rate from 2002to 2021, Economy & Politics International , An article available on the German Statista website on the Internet at the link:-https://www.statista.com/statistics /327328/unemployment-rate-in-Iraq/

References:

First / Arabic sources.
First / the Holy Quran.
1- Surah Al-Baqarah, verse 186
2- Surat Al-Shura, verse 26
3- Surah Yusuf, verse 34

Second: official documents and reports

1- The Iraqi National Security Strategy 2007-2010, Iraq First.
2- The Iraqi National Security Strategy 2016-2020 towards a secure and stable Iraq.
3- Republic of Iraq, Iraqi National Security Strategy 2010-2013, (Baghdad: National Security Adviser, 2014).
4- National Security Strategy file in the National Security Adviser issued in 2013, Baghdad
5- IGAD, Article 1, Protocol Establishing a Conflict Early Warning and Response Mechanism for Member States of the IGAD, (Khartoum: January 9, 2002).
Third: encyclopedias and dictionaries.
1- Ibrahim Mustafa and others, The Intermediate Lexicon, (Cairo: Dar Al-Da'wa, the Arabic Language Academy in Cairo, 2010).
2- Abd al-Wahhab al-Kayyali, The Political Encyclopedia, Part 1, (Beirut: The Arab Institute for Studies and Publishing, 1979).
Fourth: Arabic and translated books.
1- Burhan Ghalioun, The Arabs and the Post-9/11 World (Damascus: Dar Al-Fikr, 2005).
2- Bahaa Adnan Al-Sabri, American Strategy towards Iran after the events of September 11, 2001, 1st edition, (Baghdad: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, 2012).
3- The Iraqi Association, in the United States of America, Human Rights in Iraq for the year 2014, (United States of America: 2014).
4- Khader Abbas Atwan, Towards a national strategy for building the Iraqi state, in the strategy for building the Iraqi state after the American withdrawal, the first annual conference of the Department of Political Studies, 1st edition, (Baghdad: House of Wisdom, 2011).
5- Salem Muhammad Abboud, The phenomenon of money laundering, the problem of the effects of treatment, with reference to Iraq, (Baghdad: Dar Al-Mortada for printing, publishing and distribution, 2007).
6- Sami Al-Sayed Ahmed, American Policy Towards the Conflicts of the Horn of Africa After the Cold War, Role and Response, 1st Edition, (United Arab Emirates: Emirates Center for Strategic Studies and Research), 2010.
7- Stephen Halper, American exclusivity, neo-conservatives, translated by Omar Al-Ayoubi, (Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi, 2005).
8- The age of Latif Al-Zubaidi and others, Iraq and the search for the future, the Iraqi Center for Research and Studies, (Al-Najaf Al-Ashraf: 2008).
9- Mr. Ould Bah, the world after September 11, 2001, (Beirut: Arab House for Science, 2004).
10- Ali Faris Hamid, Strategic Planning for Iraqi National Security: A Study in Iraqi Strategic Planning after 2003, (Baghdad: Vision Center for Research and Strategic Studies, 2012).
11- Fadel Al-Rubaie, After the Foresight, the American invasion of Iraq and the return of the white colonies, 1st edition, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2007).
12- Firas Al-Bayati, The General Policy of Iraqi National Security after 2005, (Baghdad: Al-Simaa Press, 2016).

13- Karim Muhammad Hamza, The Problem of Poverty and its Social Repercussions in Iraq, (Baghdad: House of Wisdom, 2011).
14- Missionaries of Lambos, New Directions in Sociology, translated by Ihsan Muhammad Al-Hassan, Abdel-Moneim Al-Husseini, House of Wisdom, Baghdad, 1997.
15- A group of researchers, Projects of Change in the Arab Region and its Future, Edited by: Nizam Barakat, 1st edition, (Amman: Center for Middle East Studies, 2012).
16- Mohsen Awad, Arab-American Relations in the Nineties, (Cairo: No Publishing House, 2002).
17- Muhammad Talaat Al-Ghunaimi, Some Modern Trends in Public International Law, 1st Edition, (Alexandria: Manshaat Al-Maarif, 1974).

Fifth: Scientific research and periodicals.

1- Ibrahim Saeed Al-Baydhani, "The Fragile Iraqi State: An Internal Product or an American Necessity," Hammurabi Magazine, Issue 9, (Baghdad: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, 2014).
2- Ahmed Fadel Jassim Dawood, "Collective instability in Iraq after 2003: an analytical study of social challenges and future prospects," The Political and International Journal, No. 25, (Iraq: Al-Mustansiriya University, 2014).
3- Idris Al-Karini, "Combating international terrorism between the challenges of collective thoughts and the motives of a unilateral approach," Arab Future Center, No. 28, (Beirut: 2002).
4- Enas Abdul Sada Al-Anzi, "The Impact of External and Internal Determinants on Building the Iraqi State," Journal of Political Science, Issue 36, (University of Baghdad: College of Political Science, 2008).
5- George Arouni, "An Attempt to Define Terrorism and Determine the Means to Fight It," Shu'un Al-Awsat Magazine, No. 71 (Lebanon: Center for Strategic Studies 1998).
6- Hussain Harija Al-Hasnawi, and Maryam Hussain Jawad Al-Musawi, "The Impact of Strategic Thinking Skills in Enhancing Strategic Response Operations," Journal of Administration and Economics, Volume 9, Number 34, (Iraq: College of Administration and Economics, University of Karbala, 2020).
7- Hamad Kamel Muhammad Al-Rubaie, "The Future of Iraqi-Iranian Relations," International Politics Magazine, Issue 10, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, Issue 10 of the year 2007.
8- Zaid Hassan Ali and Hassan Saad Abdel Hamid, "Iraqi National Security and Internal Challenges for the Post-ISIS Stage, Sleeping Cells as a Model," Al-Nahrain Center for Strategic Studies and Research, Issue 17, (Iraq: Baghdad, 2019).
9- Mr. Ahmed Abdel-Khalek, "The Economic and Social Effects of Money Laundering," Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, No. 325, (Egypt: Faculty of Law, Mansoura University, 1997).
10- Amer Hashem Awwad, "The Role of the New Iraq in the American Strategy Towards the Middle East," Journal of International Studies, No. 33, (University of Baghdad: 2007).
11- Ali Hussein Bakir, "Towards Strategic Turkish-Gulf Relations," Opinions on the Gulf Magazine, Issue 49 (Dubai: Gulf Research Center, year 2008).
12- Majzoub Badr Al-Anad, "The Arab Water Crisis and its Problems and its Impact on Addressing the Arab Food Gap," Shu'un Arabiya Magazine, No. 86 (Cairo: 1995).
13- Muhammad Najm al-Din al-Naqshbandi, "Modern Concepts for Training the Iraqi Army," Iraqi Studies Journal, No. 7, (Baghdad:) 2007.
14- Muayad Munfi Muhammad, "The Social Risks of Unemployment in Iraqi Society," Anbar University Journal for Human Sciences, No. 12, (Iraq: Anbar University, 2010).
15- Nasr Aruri, "George Bush's Preventive Wars" Between the Centralization of Fear and the Globalization of State Terrorism, The Arab Future Magazine, Issue 297, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2003).
16- Haitham Karim Siwan, "Iraqi-Turkish Relations: A Vision of the Possibility of Cooperation and Possibilities of Conflict" / in: (Iraq under occupation, destroying the state and perpetuating chaos), the Arab Future Books Series, No. 60, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2008).

17- Haifa Ahmed, “The American Strategy and Its Impact on the Iraqi Security Situation,” Journal of International Studies, Issue 36, (University of Baghdad: Center for International Studies 2008).
18- Youssef Hajmi Sultan Al-Ta’i, and Ahmed Abdul-Latif Muhammad, “Strategic Response and its Role in Reducing Job Laziness, A Field Study in the Governorate Diwan,” Al-Ghari Journal of Financial and Administrative Sciences, Volume 14, Number 2, (Iraq: College of Administration and Economics, University of Kufa, 2017).
Sixth: Scientific Theses.
1- Ibrahim Abdel Qader Muhammad, Internal and External Challenges Affecting Jordan's National Security in the Period 1999-2013, Case Study, (Unpublished Master's Thesis, Department of Political Science, College of Arts and Sciences, Middle East University, 2013).
2- Zuhair Khudair Al-Zubaidi, Combating Terrorism in American Strategy, Afghanistan Case Study, (unpublished master's thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2001).
3- Ali Muhammad Lafta Hussein Al-Fatlawi, Iraqi National Security Strategy in the face of external challenges after 2003, (unpublished master's thesis, University of Baghdad, College of Political Science, International Studies Branch, Baghdad, 2015).
4- Muhammad Anwar Rushdi Haniyeh, The Extent of Practicing Strategic Agility and Its Relationship to Excellence in Institutional Performance in the Food Industries Sector in the Gaza Strip, (Unpublished Master's Thesis, Department of Business Administration, Faculty of Commerce, Salmiya University in Gaza, Palestine, 2016).
5- Mustafa Kamel Rushd Mahmoud, The phenomenon of money laundering and its relationship to the banking system and international measures to combat it, (Master thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, 2005).
Seventh / International Information Network (Internet)
1- The comprehensive dictionary of meanings, Arabic Arabic, definition of the meaning of response, quoted from the International Information Network (Internet) available at the following link: - https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar
2- Encyclopedia of the Book, Section of Social and Psychological Issues, Article on Response, quoted from the International Information Network (Internet) available at the following link:- http://www.moqatel.com/openshare/
3- Farhad Wafai Fard, Report on Trade Relations between Iraq and Iran...Requirements and Opportunities, Al-Bayan Center for Studies and Planning, citing the International Information Network (Internet) available at the following link:-
https://www.bayancenter./org/2020/11/6474
4- The World Bank, a report on the increase in poverty in Iraq, quoting the International Information Network (Internet) available at the following link:- https://www.worldbank.org/en/search
5- The website of the United Nations, the Food and Agriculture Organization, a report on the impact of the new Corona virus on food security in Iraq, quoted on the International Information Network (Internet) available at the following link:-
https://www.fao.org/iraq/en/.
6- Hussein Allawi, a report on the new Iraqi national security theory: From the security of power to human security, citing the National Security Agency, available on the Internet at the following link:
http://www.nss.gov.iq/index.php?option=com_content&view
7- Salim Katea Ali, an article on the future of the strategic dialogue between Baghdad and Washington and the position of the Iraqi negotiator, quoted by the Euphrates Center for Development and Strategic Studies, available on the center's website on the Internet at the following link:- https://annabaa.org/ arabic/reports/
8- Naji Al-Zubaidi, an article about the objectives of the Turkish military intervention in Iraq, quoted by the Al-Zaman news site on the International Information Network (Internet) on 3/27/2015 at the following link:-www.azzaman.com